

الموازنة بين المفاسد المتعارضة -تأصيلاً وتطبيقاً-

إعداد

د. هالة بنت محمد بن حسين جستنية
أستاذ مشارك في الفقه وأصوله
وكيلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
للدراسات العليا والبحث العلمي
جامعة أم القرى

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على
رسوله الأمين صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه
إلى يوم الدين، وبعد:

فليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر، وإنما العاقل الذي يعلم
خير الخيرين وشر الشرّين، ومعرفة ذلك منّة من الله عظيمة، وعلى
الرّغم من أنّ ذلك صعب الورود؛ لما فيه من كد واجتهاد وممارسة
عملية، إلا أنّه مجال عذب المذاق، محمود العاقبة، جار على مقاصد
الشريعة، يعمل على ترسيخ الملكة الفقهية، فينبغي لطالب العلم أن
يتدبر أنواع هذه المسائل بما يمكن من الطرق الموصلة إليه الدالة عليه،
وهذا ما دعاني إلى الكتابة في هذا الموضوع ببحثي الموسوم بـ (الموازنة
بين المفاصد المتعارضة تأصيلاً وتطبيقاً).

وتهدف هذه الدراسة إلى التأصيل بضبط الأمور المتشعبة المتعددة
في القوانين المتحدة، والتّطبيق على واقع النّوازل الفقهية للعديد من
القضايا المهمة، واستخلاص المعايير الشرعية التي يعود إليها فقه
الموازنة بين المفاصد المتعارضة، والتي من شأنها أن تكفل مصالح
الخلق، وتحقيق مقاصد الشّارع الكريم.

وقد انتظم عقد هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث،
وخاتمة.

تضمنت المقدمة أهمية الموضوع، وسبب اختياره، ومنهج البحث. وتمهيد في إجمال موقف الشريعة من المصالح والمفاسد.

أمّا المبحث الأول، موقف الشريعة من المصالح والمفاسد فقد اشتمل على ثلاثة مطالب: المطلب الأول في مفهوم المفسدة، وكيفية معرفة المفاسد، والمطلب الثاني: مشروعية الموازنة بين المفاسد المتعارضة، والمطلب الثالث: شروط الموازنة بين المفاسد.

وأمّا المبحث الثاني، طرق الموازنة بين المفاسد عند تراجحها ففيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: طريق الترجيح، والمتضمن معايير الموازنة بين المفاسد والمطلب الثاني: طريق التخيير، والمطلب الثالث: طريق التوقف.

وأمّا المبحث الثالث، القواعد الفقهية المتعلقة بالموازنة بين المفاسد، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: الضرر لا يزال بمثله، والمطلب الثاني: يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام، والمطلب الثالث: إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما.

وختمت البحث بذكر أهم نتائج الدراسة، وتوصياتها، ومنها:

١. العناية والاهتمام بالتنظير الفقهي، والتطبيقات المعاصرة؛ بالدراسة والتحليل خارج الإطار التقليدي في كتابة الفقه والأصول، وأرى -من وجهة نظري- أنّ شيئاً من ذلك ربّما قد تم تحقيقه في هذا البحث.

٢. العكوف على كتابة بحث (الموازنة بين المفاسد المتعارضة تأصيلاً وتطبيقاً) في مؤلف علمي ضخم، يتناول بالتفصيل جميع جوانب هذا الموضوع، التي لم تستوعبها هذه الورقات المتواضعة.



المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فقد أمر الله تعالى بالتسبب إلى تحصيل المصالح ونهى عن التسبب إلى المفسد، في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢] ^(١)، والفقه كله يرجع إلى اعتبار المصالح ودرء المفسد، بل يرجع الكل إلى اعتبار المصالح، فإن درء المفسد من جملة المصالح كما قال السبكي ^(٢)، و«ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر، وإنما العاقل الذي يعلم خير الخيرين وشر الشرين» ^(٣)، ومعرفة ذلك منة من الله عظمة، وهذا ما دعاني إلى الكتابة في هذا الموضوع ببحثي الموسوم بـ: (الموازنة بين المفسد المتعارضة تأصيلاً وتطبيقاً).

أهمية الموضوع، وسبب اختياره:

على الرغم من عناية العلماء منذ القدم بفقه الموازنات ^(٤)، إلا أن الموازنة بين المفسد المتعارضة تأصيلاً وتطبيقاً من الموضوعات التي

(١) انظر: قواعد الأحكام (١/ ١٣١).

(٢) الأشباه والنظائر للسبكي (١/ ١٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٥٤/ ٢٠).

(٤) لعل الإمام العزبن عبد السلام هو أبرز من ألف في هذا الموضوع في كتابه (قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ويُعدُّ الدكتور يوسف القرضاوي من أبرز العلماء المعاصرين اهتماماً بهذا الموضوع في كتابيه (فقه الأولويات)، و(أولويات الحركة الإسلامية).

لم تأخذ حظها من البحث والدراسة ما حظيت به الموازنات الأخرى، وذلك حسب ما وقفت عليه، وما وصل إليه علمي - والله أعلم -، ومن هنا تظهر أهميّة دراسة هذا الموضوع، إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى ما يأتي:

١. الحاجة إلى تأصيل الموازنة بين المفاسد المتعارضة، لا سيما أنّ الفقهاء أجمّلوا الكلام عنها في أثناء تطرقهم لفقه الموازنات^(١)، والقواعد الفقهية^(٢)، ومقاصد الشريعة الإسلامية^(٣)، وفاضت منهم كلمات أمست قواعد للتفقه، إلا أنّ تناثرها وانغمارها بوقوعها في أثناء الاستدلال على جزئيات يسارع إلى إبعادها عن ذاكرة من قد ينتفع بها عند الحاجة إليها^(٤)، وقد نبّه الإمام الزركشي^(٥) إلى أهمية ضبط العلوم بقواعد محدّدة، فقال: «إنّ ضبط الأمور المنتشرة المتعدّدة في القوانين المتّحدة هو أوعى لحفظها وأدعى لضبطها»^(٦).

(١) ينظر - على سبيل المثال -: فقه الموازنات بين النّظرية والتّطبيق/ السويد (ص ١٤٧ - ١٥٢).

(٢) عقدت فصلاً تمحّض للقواعد الفقهية الخاصّة بالموازنة بين المفاسد في هذا البحث. انظر: الفصل الثالث: القواعد الفقهية المتعلقة بالموازنة بين المفاسد

(٣) ينظر - على سبيل المثال -: مقاصد الشريعة/ اليوبي (ص ٣٩٩)، مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام (ص ١٠٨، ١٦٤ - ١٧٦، ٢٢٧ - ٢٢٩)، فقه الأولويات في ظلال مقاصد الشريعة الإسلامية (٢٦١ - ٢٦٩).

(٤) مقاصد الشريعة الإسلامية/ الطاهر بن عاشور (ص ١٧٣).

(٥) أبو عبد الله، بدر الدين، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي؛ فقيه شافعي، أصولي، محدّث، أديب. تركي الأصل. توفي سنة ٧٩٤هـ بمصر. أخذ عن: جمال الدين الإسني، وسراج الدين البلقيني، ورحل إلى حلب، وسمع الحديث بدمشق، ودرّس وأفتى. من تصانيفه: (البحر المحيط) في أصول الفقه، و(الديباج في توضيح المنهاج) في الفقه، و(المنثور)، يعرف بقواعد الزركشي. انظر: هدية العارفين (٢/ ١٧٤ - ١٧٥)، شذرات الذهب (٦/ ٣٣٥).

(٦) المنثور (١/ ٦٥).

٢. الحاجة إلى التّنظير الفقهي، وتطبيقه على واقع النّوازل الفقهية، وعلى الرغم من أنّ ذلك صعب الورد؛ لما فيه من اجتهاد وكد وممارسة عملية، إلا أنّه مجال «عذب مذاق، محمود الغبّ (العاقبة)، جار على مقاصد الشريعة»^(١) يعمل على ترسيخ الملكة الفقهية؛ فينبغي لطالب العلم أن يتدبر أنواع هذه المسائل بما يمكن من الطرق الموصلة إليه، والدالة عليه^(٢).

٣. تأثير قواعد الموازنة بين المفاصد في بناء العديد من القضايا المهمة في الواقع الذي نعيشه^(٣)، واستخلاص المعايير الشرعية التي يعود إليها فقه الموازنة بين المفاصد المتعارضة، ومن شأن ذلك أن تكفل مصالح الخلق، وتحقق مقاصد الشّارع الكريم.

الدراسات السابقة، ومنهج البحث:

تحدثت بعض الدراسات المعاصرة إجمالاً عن: فقه الموازنات^(٤)، أو

(١) الموافقات (١٧٨/٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥٧/٢٠).

(٣) على سبيل المثال: تولي القضاء الشرعي، واشتغال المرأة بالعمل السياسي، وقيادتها للسيارة، بالإضافة إلى ما أشرت إليه في البحث. ينظر: تولي المرأة منصب القضاء بين تراثنا الفقهي والواقع المعاصر، للدكتور عارف علي عارف. دار النفائس. ١ ط، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، عمل المرأة في الفقه الإسلامي، للدكتورة هيلة إبراهيم التويجري. مطابع الحميضي. ط ١، ١٤٣٢هـ.

(٤) ينظر - على سبيل المثال -: الموازنة بين المصالح في الشريعة الإسلامية لعبد الله بن يحيى الكمال، فقه الموازنات بين التّظرية والتّطبيق، إعداد ناجي إبراهيم السويد. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م. بالإضافة إلى العديد من الأبحاث، منها: منهج فقه الموازنات، السوسوة منشورات مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد (٥١)، منهج فقه الموازنات في الشّرع الإسلامي (دراسة أصولية)، د. حسن سالم الدوسي، أستاذ مساعد بقسم أصول الفقه - كلية الشريعة والقانون - بجامعة صنعاء.

فقه الموازنة بين المصالح^(١)، أو بين المصلحة والمفسدة^(٢)، وعلى الرغم من أن هذه الكتب وغيرها تمثل مرجعاً للباحثين؛ لأنَّ المفسدة ملازمة للمصلحة عند كل من يتعرض لدراستهما، إلا أنَّها لا تغني عن البحث في الموضوع؛ لأنَّ المصلحة تأخذ الحيز الأكبر، وجُلُّ ما يذكر في طي الدِّراسات المتقدِّمة؛ بعد استفاضتهم في الموازنة بين المصالح، أو بين المصلحة والمفسدة التعقيب للموازنة بين المفاسد بنحو قولهم: وما يقال هنا يقال في المفاسد، ونحو ذلك^(٣).

فجاءت هذه الدراسة المتواضعة غيض من فيض لتحليل فقه الموازنة بين المفاسد المتعارضة بأسلوب منهجي يبين مفهوم المفسدة، وأقسامها، وشروط إباحة الموازنة بين المفاسد، ومعايير الموازنة بين المفاسد المتعارضة، والقواعد الفقهية الضابطة للموازنة بين المفاسد، وإيضاح ذلك بالأمثلة والمسائل التطبيقية من الفروع المخرجة عليه قديماً مع طرح أكبر عدد ممكن من التطبيقات الحديثة، وإن كان في بعض المسائل ما يجر إلى بحث عميق، فالاختصار والاقتصار بما يقع به المطلوب بإذن الله.

(١) ينظر -على سبيل المثال-: ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، إعداد: د. محمد سعيد رمضان البوطي. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط ٤، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، تأصيل فقه الموازنات، إعداد: عبد الله الكمال. دار ابن حزم، بيروت - لبنان. ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. حيث تكلم عن خصائص وضوابط المصلحة (ص ٩-٤٢)، والموازنة بين المصالح مشروعاتها وأهدافها (ص ٤٥)، وما بعدها، وأكمل الحديث عن المصالح في كتابه التالي: من فقه الموازنات بين المصالح الشرعية، إعداد عبد الله الكمال. دار ابن حزم، بيروت - لبنان. ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، وغيرها.

(٢) من المؤلفات المستفيضة والحديثة التي وقعت بين يدي في الموازنة بين المصالح والمفاسد: قاعدة درء المفاسد أولى من جلب المصالح (دراسة تحليلية) إعداد: محمد أمين السهيلي. مصر: دار السلام، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

(٣) ينظر -على سبيل المثال-: قول القرافي في الفروق (٩٤/٣) الفرق: (١٣٦): «وكذلك نقول في المفسدة بجملته». نظرية التقريب والتغليب (ص ٣٢٩)، وما بعدها.

خطة البحث:

انتظم عقد هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة: تضمنت المقدمة: أهمية الموضوع، وسبب اختياره، ومنهج البحث، والتمهيد: إجمال موقف الشريعة من المصالح والمفاسد.

أما المبحث الأول، موقف الشريعة من المصالح والمفاسد فقد اشتمل على ثلاثة مطالب: المطلب الأول: في مفهوم المفسدة، وكيفية معرفة المفسدة، والمطلب الثاني: مشروعية الموازنة بين المفاسد المتعارضة، والمطلب الثالث: شروط الموازنة بين المفاسد.

وأما المبحث الثاني، طرق الموازنة بين المفاسد عند تزامنها ففيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: طريق الترجيح، والمتضمن معايير الموازنة بين المفاسد، والمطلب الثاني: طريق التخيير، والمطلب الثالث: طريق التوقف.

وأما المبحث الثالث، القواعد الفقهية المتعلقة بالموازنة بين المفاسد، وفيه ثلاثة مباحث: المطلب الأول: الضرر لا يزال بمثله، والمطلب الثاني: يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام، والمطلب الثالث: إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما.

وفي نهاية البحث تأتي الخاتمة لتلخص نتائج البحث ومرتكزاته.



تمهيد

إجمال موقف الشريعة من المصالح والمفاسد

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]. يقول العز بن عبد السلام^(١): «هذا أمرٌ بالمصالح وأسبابها». ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠]، «وهذا نهْيٌ عن المفاسد وأسبابها»^(٢)، وتعدُّ هذه الآية «أجمع آية في القرآن للحث على المصالح كلها والزجر عن المفاسد بأسرها؛ فإنَّ الألف واللام في العدل والإحسان للعموم والاستغراق، فلا يبقى من دقِّ العدل وجله شيء إلا اندرج في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ ولا يبقى من دقِّ الإحسان وجله شيء إلا اندرج في أمره بالإحسان،... والإحسان: إما جلب مصلحة أو دفع مفسدة، وكذلك الألف واللام في ﴿الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ عامة مستغرقة لأنواع الفواحش، ولما يذكر من الأقوال والأعمال^(٣)، والآيات الأمرة بالإصلاح والزاجرة عن الإفساد كثيرة^(٤).

(١) أبو محمد، عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي. المعروف بالعز بن عبد السلام، والملقب بسلطان العلماء؛ فقيه شافعي مجتهد. جمع بين فنون العلم من التفسير والحديث والفقه والأصول والعربية واختلاف أقوال الناس ومآخذهم. توفي سنة ٦٦٠ هـ. من تصانيفه: (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) في فقه القواعد، و(التفسير الكبير)، و(الإمام في أدلة الأحكام). انظر: طبقات الشافعية/ السبكي (٨/ ٢٠٩-٢٥٥)، شذرات الذهب (٥/ ٣٠١-٣٠٢).

(٢) قواعد الأحكام (١/ ١٣١).

(٣) المصدر السابق (٢/ ١٦١).

(٤) انظر: قواعد الأحكام (١/ ١٣١).

إلا أن المصالح قد تتعارض فيما بينها ويتعذر تحصيلها فیتعین الترتیح، وتقدیم المصلحة الكبرى على الصغرى، والعامة على الخاصة، ومتعدية النفع على قاصرة النفع، والآنية على المستقبلية^(١)؛ لإجماع الصحابة رضي الله عنهم على مشروعية الموازنة بين المصالح في أول قضية واجهتهم عند وفاة الرسول ﷺ حيث تعارضت لديهم مصلحتان: مصلحة دفن النبي ﷺ، ومصلحة تنصيب الخليفة، وقد تجلّى للصحابة أن المصلحتين متفاوتتان بين كبرى - وهي: اختيار خليفة للمسلمين - وصغرى - وهي: دفن الرسول ﷺ - فأرأوا أن المبادرة بالبيعة لأبي بكر رضي الله عنه من أعظم مصالح المسلمين، وخافوا من تأخيرها حصول خلاف ونزاع تترتب عليه مفسد عظيمة، وهم، وإن اختلفوا في بادئ الأمر حول الشخص الذي ينبغي أن يبايع، أو على الصفات التي ينبغي أن تتوافر في من يختارونه فإنهم لم يختلفوا في تأخير دفن النبي ﷺ حتى عقدوا البيعة وبايعوا أبا بكر رضي الله عنه، ووافق بقيّة الصحابة الذين لم يكونوا حاضرين، وبقيت هذه السّنة في كلّ العصور، لكونها من أهمّ الأمور، لاجتماع الكلمة، وذلك إجماع في الأخذ بفقّه الموازنات وترتيب الأولويات^(٢).

وقد تجتمع المصالح مع المفسد، فإن أمكن تحصيل المصالح ودرء المفسد فعلنا ذلك امتثالاً لأمر الله تعالى فيها؛ لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]^(٣) وإذا تعارضت مصلحة ومفسدة قدّم دفع المفسدة غالباً؛ لأنّ اعتناء الشرع بالمنهيات (درء المفسد) أشد من اعتناؤه

(١) ينظر في قواعد الترتيح بين المصالح: قواعد المصلحة والمفسدة/ الماحي (ص ٢٤٢ - ٢٤٧).

(٢٤٧). من البحث (ص ١٥)، هامش (٤).

(٢) انظر: مقدمة ابن خلدون (ص ١٧٩، ١٩٥ - ١٩٦)، شرح النووي على صحيح مسلم (٧٨/١٢).

(٣) قواعد الأحكام (١/ ٨٣).

بالمأمورات^(١)، ولذلك قال ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه»^(٢)، «فأتى بالاستطاعة في جانب المأمورات ولم يأت بها في جانب المنهيات إشارة إلى عظيم خطرهما وقبيح وقعها، وأنه يجب بذل الجهد والوسع في المباحة عنها سواء استطاع ذلك أم لا، بخلاف المأمورات فإن العجز له مدخل فيها تركاً وغيره فتأمل ذلك»^(٣).

ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨] فنهى الله تعالى المؤمنين عن سب آلهة المشركين؛ لأنَّ السبَّ وإن كان فيه مصلحة بتحقيق دينهم وإهانتهم لآلهة المشركين وتخفيف الناس على عدم عبادتها، إلا أنها مرجوحة لما يترتب عليها من مفسدة سب المشركين إله المؤمنين - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً -؛ فكانت المصلحة في ترك مسبته تعالى أرجح من مصلحة سبنا لآلهتهم؛ درءاً لهذه المفسدة^(٤). يقول ابن العربي^(٥): «إنَّ للمحقِّ أن يكفَّ عن حقٍّ [يكون] له إذا أدَّى ذلك إلى ضررٍ يكون في الدين»^(٦).

(١) انظر: درر الأحكام (١/ ٤١)، المادة (٣٠)، الفروق (٢/ ١٨٨)، إيضاح المسالك (ص ٢١٩)، القاعدة (٣٧)، القواعد/ المقرري (٢/ ٤٤٣)، القاعدة: (٢٠١)، المنشور (٣/ ٣٩٧)، الأشباه والنظائر/ السيوطي (ص ٨٧)، شرح الكوكب المنير (٤/ ٤٤٧).

(٢) أخرجه البخاري، ومسلم من حديث أبي هريرة. صحيح البخاري (١٣/ ٢٥١)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، صحيح مسلم (٢/ ٩٧٥)، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر.

(٣) الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ٢١)، وفيه قاعدة نفيسة: «درء المفسد أولى من جلب المصالح». تناولها بالتحليل والدراسة: محمد أمين سهيلي. كما تقدّم.

(٤) انظر: أحكام القرآن/ ابن العربي (٢/ ٢٦٥)، مختصر تفسير ابن كثير (١/ ٦٠٧)، إعلام الموقعين (٣/ ١٤٩)، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية/ البرنو (ص ٢٦٥).

(٥) القاضي أبو بكر، محمد بن عبيد الله بن أحمد، المعروف بـ(ابن العربي)، المعافري الأندلسي الإشبيلي. إمام حافظ متبحر. رحل إلى بغداد، والحجاز وسمع من علمائها. من مصنفاته: (عارضضة الأحوذى)، و(أحكام القرآن). توفي سنة ٥٤٣ هـ. انظر: الصلة: (٢/ ٥٥٨ - ٥٥٩)، الديباج: (٣٧٦ - ٣٧٨)، تاريخ قضاة الأندلس: (١٣٧ - ١٣٩).

(٦) أحكام القرآن/ ابن العربي (٢/ ٢٦٥ - ٢٦٦).

ولما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدر^(١) أمن البيت هو؟ قال: نعم. قلت: فما لهم لم يدخلوه في البيت؟ قال: إن قومك قصرت بهم النفقة. قلت: فما شأن بابهم مرتفعاً؟ قال: فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا، ويمنعوا من شاءوا، ولولا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية، فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت، وأن الصق باباً بالأرض^(٢)؛ فالنبي صلى الله عليه وسلم ترك مصلحة بناء البيت على قواعد إبراهيم - عليه السلام - التي ينبغي أن تبنى عليها، لمعارضتها مفسدة أعظم منها، وهي خوف فتنة بعض من أسلم قريباً؛ لأن قريشاً كانت تعظم أمر الكعبة جداً، فخشي صلى الله عليه وسلم أن يظنوا - لأجل قرب عهدهم بالإسلام - أنه غير بناءها لينفرد بالفخر عليهم في ذلك؛ فترك صلى الله عليه وسلم مصلحة إعادة البناء على القواعد الصحيحة؛ لأمن الوقوع في مفسدة الفتنة^(٣).

قال النووي: «وفي هذا الحديث دليل لقواعد من الأحكام، منها: إذا تعارضت المصالح، أو تعارضت مصلحة ومفسدة، وتعدّر الجمع^(٤) بين فعل المصلحة وترك المفسدة بُدئ بالأهم^(٥)». «فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة، وأنها إذا تعارضاً بُدئ بدفع المفسدة، وأن

(١) الجدر: بفتح الجيم، وإسكان الدال المهملة: هو الحجر؛ لما فيه من أصول حائط البيت. النهاية في غريب الحديث (١/٢٤٦).

(٢) أخرجه البخاري ومسلم. صحيح البخاري (١/٢٢٤)، كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه، ورفقه في سبعة مواضع، صحيح مسلم (٢/٩٦٨-٩٦٩)، كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها.

(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٩/٨٩)، فتح الباري (١/٢٢٥)، (٣/٤٤٤).

(٤) الجمع: في اللغة: تأليف المتفرق، وضم الشيء بتقريب بعضه من بعض، وفي اصطلاح أهل الأصول: إعمال الدليلين المتعارضين بحمل كل منهما على وجه. انظر: تاج العروس من جواهر القاموس (ج.٣٠ ع. ٢٠/٤٥١)، تيسير التحرير (٣/١٣٧).

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم (٩/٨٩).

المفسدة إذا أمن وقوعها عادَ استحباب عمل المصلحة»^(١).

ومن أمثلة ذلك عند المالكية: أنَّ الصَّلَاةَ فِي النَّعْلِ رخصةٌ مباحةٌ فعلها رسولُ الله ﷺ وأصحابه؛ وذلك ما لم تعلم نجاسةُ النعل. إلا أنه وإن كان جائزاً فلا ينبغي أن يفعل اليوم، ولا سيَّما في المساجد الجامعة؛ فإنَّه قد يؤدِّي إلى مفسدةٍ أعظم؛ كإنكارِ العوامِّ، وأن يفعلهُ من العوامِّ من لا يتحفَّظ في المشي بنعله^(٢).

وقد تجتمع المفاسد -المجردة عن المصالح-، والأصل فيها: درؤها، لقول النبي ﷺ: «لا ضررَ ولا ضرارَ»^(٣) وفي رواية: «ولا إضرارٍ»، وتقريرها بدفع المفاسد أو تخفيفها، والأدلة على ذلك مستفيضة، منها: ما تقدم ذكره عند الحديث عن تعارض المصلحة والمفسدة، وتقديم دفع المفسدة؛ فإن تعدُّ درؤها، واضطرَّ إلى ارتكاب بعض المفاسد لتجنب بعضها الآخر فللموازنة بين تلك المفاسد طرق سيتم تفصيلها في المبحث الثاني^(٤).



(١) فتح الباري (٣/٤٤٨).

(٢) مواهب الجليل (بتصرف) (١/٢٠٤).

(٣) رواه ابنُ ماجه من حديثِ عبادة بن الصَّامت، في سننه: (٢/٧٨٤)، كتاب الأحكام، باب من بني في حقه ما يضر بجاره، والبيهقي في السنن (١٠/١٣٣)، كتاب آداب القاضي، باب ما لا يحتمل القسم، وروي من حديث ابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وأبي لبابة، وثعلبة بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعائشة، بسط القول فيها الغماري في الهداية: (٨/١٤-١٧).

(٤) انظر: من البحث، طرق الموازنة بين المفاسد (ص ٢١).

المبحث الأول حقيقة المفاسد والموازنة بينها

في هذا الفصل سنعرض لمفهوم المفسدة، وكيفية معرفتها، كما نعرض لمشروعية الموازنة بين المفاسد من خلال نصوص الكتاب والسنة والإجماع والعقل، وشروط الموازنة بين المفاسد، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول مفهوم المفسدة، وأقسامها

أولاً: تعريف المفسدة لغة واصطلاحاً:

لغة: المفسدة على وزن مفعلة، وتطلق في اللغة على معنيين:
الأول: ضد المصلحة، وهي بهذا الإطلاق بمعنى: الضرر.
الثاني: تطلق على ما يترتب على الفعل من الفساد والضرر^(١).
وعلى هذا؛ إذا أطلقت المفسدة على نفس الضرر كان الإطلاق حقيقياً، وإن أطلقت على الأسباب الموصلة إلى المفسدة كان الإطلاق مجازياً.
اصطلاحاً: تطلق المفسدة في الاصطلاح الشرعي على معنيين:
حقيقي، ومجازي - كما هو الشأن في الاصطلاح اللغوي -.

(١) انظر: لسان العرب (ف.س.د) (٣/ ٣٣٥)، تاج العروس (٨/ ٤٩٦-٤٩٧).

وقد أخذت تعريفات العلماء لها اتجاهات:

الاتجاه الأول: تعريف المفسدة بمعنيها: الحقيقي والمجازي؛ فالحقيقي يتمثل في المفسد المقصودة لذاتها، والمجازي يتمثل في الوسائل المفضية إلى المفسد^(١). جاء في قواعد الأحكام^(٢): «المفسد ضربان: أحدهما حقيقي؛ وهو الغموم، والآلام، والثاني مجازي؛ وهو أسبابها»^(٣).

الاتجاه الثاني: تعريف المفسدة بمعناها الحقيقي. يقول الغزالي^(٤): «المصلحة: المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالههم؛ فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة»^(٥)، وبهذا فالمفسدة: ما كانت منافية لمقاصد الشارع؛ أي: ما كان فيها إضرار بالدين، أو النفس، أو العقل، أو النسل، أو المال.

الاتجاه الثالث: ركز على معنى المفسدة من حيث الحكم الشرعي للأفعال التي توصف بالمفسدة؛ حيث يكون الفعل الموصوف بالمفسدة أو الفساد هو ما كان مخالفاً لخطاب الشارع، ويوجب فعله الإثم^(٦).

(١) منهج فقه الموازنات/ السوسوة منشورات مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد (٥١).
(٢) (١٢/١).

(٣) وانظر: مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام (ص ١٠٨-١٠٩).

(٤) أبو حامد، محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الغزالي. الملقب بحجة الإسلام؛ فقيه شافعي، أصولي. لازم إمام الحرمين فبرع في الفقه، ومهر في الكلام والجدل حتى صار عين المناظرين. توفي سنة ٥٠٥ هـ. من تصانيفه: (الوجيز) في الفقه، و(المستصفى) في الأصول، و(إحياء علوم الدين). انظر: طبقات الشافعية/ السبكي (٦/ ١٩١-٣٨٩)، وفيات الأعيان (٤/ ٢١٦-٢١٩).

(٥) المستصفى (١/ ٢٨٦-٢٨٧).

(٦) انظر: الفروق (٤/ ١٢٢-١٢٣)، الفرق: (٢٤١)، قواعد المصلحة والمفسدة/ الماحي (ص ١٧٤).

ثانياً: كيفية معرفة المفاصد.

قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا﴾ [محمد: ٢٤]. قال الشَّاطِبي في لفظة رائعة: «التدبر إنما يكون لمن التفت إلى المقاصد»^(١)، وما مقاصد الشريعة إلا مصالح تُجلب أو مفاصد تُدرأ.

ومعرفة المفاصد بالإجمال على قسمين:

أولاً: منها ما يعرف عن طريق الكتاب والسنة؛ كقوله تعالى في الخمر والميسر: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة: ٩١]، فحرمهما الله سبحانه وتعالى لما فيهما من المفاصد الظاهرة^(٢). «أما مفسدة الخمر فبإزالتها العقول، وما تحدثه من العداوة والبغضاء، والصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وأما مفسدة القمار فإيقاع العداوة والبغضاء، والصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهذه مفاصد عظيمة»^(٣).

وقوله ﷺ: «إِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ»^(٤)، ذكره تعليلاً لنهيهِ عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها^(٥) منعاً من هذا الفساد. «والمعنى في ذلك - والله أعلم - ما يخاف من وقوع العداوة بينهما؛ لأنَّ

(١) الموافقات: (٤/ ٢٠٩).

(٢) انظر: المجموع المذهب في قواعد المذهب (٢/ ٣٨٨).

(٣) قواعد الأحكام (١/ ٨٣-٨٤).

(٤) أخرجه ابنُ حبانٍ في صحيحه (٦/ ١٦٦)، كتاب النكاح، باب حرمة المناكحة، وروى أبو داود في مراسيله (ص ١٨٢) عن عيسى بن طلحة، قال: «نبى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة»، وأخرجه أيضاً ابنُ أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٦٠)، كتاب النكاح، باب في الجمع بين ابنتي العم، وانظر: التلخيص الحبير (٣/ ١٦٧-١٦٨).

(٥) أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة. انظر: صحيح البخاري (٩/ ١٦٠)، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، صحيح مسلم (٢/ ١٠٢٨)، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها.

المشاركة في الحظ من الزوج توقع المنافسة بينهما، فيكون منها قطيعة الرّحم»^(١)، ونحو ذلك.

ثانياً: ومنها ما ييسر معرفته بالنظر والاستدلال والتجربة والبحث؛ «كتحريم كل ما يوقع القطيعة والوحشة بين المسلمين وإفساد ما بينهم، حتى السعي على بعضهم في مناصب بعض ووظيفته من غير موجب شرعي»^(٢). قياساً على قوله ﷺ: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها؛ فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم»^(٣).

وكعملية تأجير الأرحام التي تخالف مقصوداً شرعياً؛ وهو: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]، حيث إنّ مبنى عملية الرّحم المستأجر: وضع لقيحة مخضبة من نطفة رجل وبيضة امرأة - وغالباً ما يكونا زوجين - في رحم امرأة أخرى لا تحل له^(٤)؛ إذ إنّ فيه شبهة الزنا. كما أنّها تخالف مقصوداً شرعياً آخر؛ وهو: ستر العورة؛ إذ إنّ فيها كشف العورة بلا مبرر. كما أنّ عملية تأجير الأرحام تخالف قاعدة من قواعد الفقه الإسلامي، وهي: «الأصل في الأبضاع التحريم»^(٥)؛ إذ إنّ صاحب المنى لا تربطه بصاحبة الرّحم رابطة شرعية^(٦).

(١) معالم السنن/ الخطابي (٣/ ١٤)، وانظر: بدائع الصنائع (٢/ ٢٦٢)، الفتاوى الكبرى/ ابن تيمية (٣/ ٢٩٠-٢٩١)، إعلام الموقعين (١/ ١٩٨).

(٢) البحر المحيط (٦/ ٢٣٣).

(٣) تقدّم تحريجه.

(٤) انظر: الأم البديلة (أو الرّحم المستأجر) رؤية إسلامية، للدكتور عارف علي عارف، بحث ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة (٢/ ٨٠٦).

(٥) المنشور في القواعد/ الزركشي (١/ ١٧٧)، الأشباه والتّظائر/ ابن نجيم (ص ٦٧).

(٦) انظر: الضرورة وأثرها في العمليات الطبية الحديثة ٦٢-٦٣، وقد بسط الدكتور عارف علي عارف القول في المفاسد والأضرار المترتبة على تأجير الأرحام، وصور الأم البديلة، والأحكام المتعلقة بهذه المسألة في: الأم البديلة (أو الرّحم المستأجر) رؤية إسلامية، للدكتور عارف علي عارف، بحث ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة (٢/ ٨٠٨-٨٤٣).

وكمنع تناول المنشطات الرياضية^(١)؛ للمفاسد الصحية المترتبة عليها، والتي قد تؤدي بحياة الشخص المتعاطي لهذه المنشطات، إما بشكل سريع، أو على المدى البعيد وفق إفادة أهل الاختصاص^(٢)، وهذا مخالف للقاعدة الفقهية: (لا ضرر ولا ضرار).

المطلب الثاني

مشروعية الموازنة بين المفاسد

لقد تضافرت الأدلة الثقلية والعقلية على مشروعية الموازنة بين المفاسد^(٣)؛ ومنها:

١. ما ضربه الله لموسى -عليه السلام- من المثل في ملاقاته الخضر، وما جرى من المحاورة بينهما في قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ۖ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا ۖ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِمَّا زَكَّوْهُ وَأَقْرَبَ رُحْمًا ۖ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِن رَّبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ، عَن أَمْرِي ۚ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ۖ﴾ [الكهف: ٧٩-٨٢]، واستدل به العلماء على أنه إذا تعارضت مفسدتان

(١) يقصد بها في الاصطلاح الرياضي: العقاقير المصنعة لرفع اللياقة البدنية بشكل غير طبيعي، تُسهم في جعل التنافس بطريقة غير عادلة، وقد تكون مواد طبيعية تؤخذ بكميات غير طبيعية، وبطرق غير معتادة، وأغلبها مواد مخدرة. انظر: التوازن في الأشرية (ص ٢٤٣-٢٤٤).

(٢) التوازن في الأشرية (ص ٢٤٤-٢٤٥)، وقد بسط زين الدين الشنقيطي القول في الأضرار الصحية التي تؤكد لها الأبحاث الطبية لتعاطي المنشطات الرياضية.

(٣) وفي الأدلة المتعلقة بالموازنة بين المصالح أو بين المصالح المتعارضة مع المفاسد. انظر: تأصيل فقه الموازنات/ الكمال (ص ٥١-٥٦).

دفع أعظمهما بارتكاب أخفهما^(١)، فإنكار موسى -عليه السلام- على الرجل الصالح خرق السفينة؛ لأنه فسادٌ بهلاك جمع وإتلاف المال، ورد الرجل الصالح عليه بأن هذا الفساد يدرأ به فساداً أعظم، ألا وهو: أن هناك ملكاً ظالماً يأخذ كل سفينة سليمة غير معيبة غصباً؛ فأبان بذلك أنه إنما عابها لأن المعيبة منها لا يعرض لها، وإذا جاوزوا أصلحوها فانتفعوا بها، ولأن تبقى السفينة لأصحابها وبها خرق يمكن إصلاحه أهون من أن تضيع كلها، وهذا دليل على مشروعية الموازنة بين المفاسد، ودرء أغلظ الضررين بأخفهما، وإفساد بعض المال لإصلاح معظمه.

وفي إنكاره قتل الغلام موازنة بين مفسدة القتل ومصلحة الوالدين؛ لأنَّ العبد الصالح علم من الله بأنه سيكون طاعياً وكافراً، فخشي أن يحملها حبه على أن يتابعه على دينه، فقتله رحمةً بوالديه وبراً بهما، وأنَّ الله سيبدلها خيراً منه زكاةً وأقرب رحماً؛ هما به أرحم منهما بالأول الذي قتل^(٢).

وفي إنكاره لعدم أخذ الأجرة على إقامة الجدار الآيل للسقوط: مفسدة بناء الجدار من غير أجرة، إلا أنها مفسدة صغيرة تقابلها مفسدة أعظم منها، وهي: ترك الجدار حتى ينهار، مما يعرض كنز

(١) انظر: إكمال المعلم/ القاضي عياض (٣٧٢/٧)، شرح صحيح مسلم/ النووي (١٤٤/١٥)، فتح الباري (٤٢٢/٨).

وفي احتمال أخف المفسدتين لأجل أعظمهما، ينظر: الأشباه والنظائر/ السيوطي (ص ٨٧)، الأشباه والنظائر/ ابن نجيم (ص ٨٩)، الأشباه والنظائر/ ابن الوكيل (٢/ ٥٠-٥١)، المشور (٣٤٩/١)، الموافقات (٣٠/٢)، قواعد الأحكام (٧٩/١)، القواعد/ لابن رجب (ص ٢٤٦-٢٤٧)، القاعدة (١١٢)، وانظر القاعدة مع صور عديدة في المبحث الثالث من البحث (ص ٦١).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٨/ ٤١٠-٤١٢)، كتاب التفسير، باب ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نِسَاءَ حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾، فتح الباري (٨/ ٤٢١-٤٢٢).

اليتيمين للضياع؛ فقام العبد الصالح بالموازنة بين هذه المفاسد بدرء هذه المفسدة العظيمة، مقابل مفسدة عدم أخذ الأجرة، حفاظاً على كنز اليتيمين؛ ليستخرجاه بعد بلوغهما^(١)، وفي كل ذلك دلالة على الموازنة بين المفاسد.

٢. صبر النبي ﷺ على ما يحصل من المنافقين من مفاسد، وكان يكف عنهم، خوفاً من أن يترتب على ذلك مفسدة أعظم منه، وهي مفسدة التفسير عنه بأن يقال: «إنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»^(٢)؛ فإن هذا القول يوجب التفور عن الإسلام ممن دخل فيه ومن لم يدخل فيه، ومفسدة التفسير أكبر من مفسدة أذاهم، ومصلحة الاستئلاف لقومه وعدم التفسير عنه أعظم من مصلحة القتل^(٣).

ومن جنس ما راعاه النبي ﷺ من منع قتل المنافقين: ترك قتل لبيد ابن الأعصم؛ خشية أن يثير بسبب قتله فتنة، أو لئلا ينفر الناس عن الدخول في الإسلام^(٤).

«وكان ﷺ يتألف الناس، ويصبر على جفاء الأعراب والمنافقين وغيرهم؛ لتقوى شوكة المسلمين، وتتم دعوة الإسلام، ويتمكن الإيمان من قلوب المؤلفة، ويرغب غيرهم في الإسلام، وكان يعطيهم الأموال الجزيلة لذلك، ولم يقتل المنافقين لهذا المعنى»^(٥).

(١) فقه الموازنة بين المصالح والمفاسد ودوره في الرقي بالدعوة الإسلامية (بتصرف) (ص ١٠٨٩).

(٢) أخرجه البخاري ومسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه. صحيح البخاري (٨/ ٦٤٨ - ٦٤٩)، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [المنافقون: ٦]، صحيح مسلم (٤/ ١٩٩٨ - ١٩٩٩).

(٣) كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً.

(٤) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ١٥٨ - ١٥٩)، (١٦/ ١٣٨ - ١٣٩)، إعلام الموقعين (٣/ ١٥٠).

(٥) فتح الباري (بتصرف) (١٠/ ٢٣١).

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ١٣٩).

٣. روي عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قام أعرابيُّ فبالَ في المسجد، فتناوله النَّاسُ، فقالَ لهم النَّبِيُّ ﷺ: «دعوه، وهريقوا على بوله سجلاً من ماءٍ - أو ذنوباً من ماءٍ -، فإنَّنا بعثتم ميسرينَ ولم تبعثوا معسرينَ»^(١).

فأمر النَّبِيُّ ﷺ بالكف عن الأعرابي رغم شروعه في المفسدة بقوله: «دعوه»، وفي رواية: «لا ترموه»^(٢)؛ لأنَّ منعه من البول يؤدي إلى مفسد أشد من بوله في ذلك الموضع، من إيقاع الضرر به، واحتباس بقية البول عليه فيما لو منع وقطع عليه بوله، وتنجس ثيابه وبدنه ومواضع كثيرة من المسجد فيما لو أقاموه في أثناء بوله، وفي هذا دفع لأعظم الضررين باحتمال أخفهما، وتحصيل لأعظم المصلحتين بترك أيسرهما^(٣).

٤. أجمع العلماء على العمل بفقهاء الموازنة بين المفاسد، فقد قال ابن عبد السلام في قاعدة تعارض المفسدتين: «أجمعوا على دفع العظمى في ارتكاب الدنيا»^(٤).

وكذلك نقل الزركشي عن ابن دقيق العيد^(٥): «من القواعد الكلية

(١) أخرجه البخاري من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة، في الصحيح (١/ ٣٢٣)، كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم من حديث أنس بن مالك. صحيح البخاري (١/ ٣٢٢)، باب ترك النَّبِيِّ ﷺ والنَّاس الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد، صحيح مسلم (١/ ٢٣٦)، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد، وأن الأرض تطهر بالماء من غير حاجة إلى حفرها. ترمذه: هو بضم التاء، وإسكان الزاي، وبعدها راء أي: لا تقطعوا، والإزرام: القطع. انظر: مشارق الأنوار (١/ ٣١٠).

(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ١٩١)، فتح الباري (١/ ٣٢٣، ٣٢٥)، القواعد/ الحصني (١/ ٣٥١).

(٤) المنثور (١/ ٣٤٨).

(٥) ابن دقيق العيد: أبو الفتح، تقي الدين، محمد بن علي بن وهب القشيري. الإمام الحافظ الفقيه، العالم بالأصول والعربية، وسائر الفنون. أخذ عن والده وكان مالكي المذهب. =

أن تُدراً أعظمُ المفسدينِ باحتمالِ أيسرهما إذا تعيّن وقوعُ إحداهما،... وأن يحصلَ أعظمُ المصلحتينِ بتركِ أخفّهما إذا تعيّنَ عدمُ إحداهما»^(١).

٥. إنَّ العقلَ يقضي بضرورة العمل بهذا الفقه؛ يعلل ذلك العز بن عبد السلام بقوله: «معظمُ مصالح الدُّنيا ومفاسدها معروفٌ بالعقل، وكذلك معظمُ الشَّرائع؛ إذ لا يخفى على عاقل -قبل ورودِ الشَّرع- أنَّ تحصيلَ المصالحِ المحضَةِ، ودرءَ المفاسدِ المحضَةِ عن نفسِ الإنسانِ وعن غيره محمودٌ حسنٌ، وأنَّ تقديمَ أرجحِ المصالحِ فأرجحها محمودٌ حسنٌ، وأنَّ درءَ أفسدِ المفاسدِ فأفسدها محمودٌ حسنٌ، وأنَّ تقديمَ المصالحِ الرَّاجحةِ على المرجوحةِ محمودٌ حسنٌ، وأنَّ درءَ المفاسدِ الرَّاجحةِ على المصالحِ المرجوحةِ محمودٌ حسنٌ، واتَّفَقَ الحكماءُ على ذلك»^(٢).

المطلب الثالث

شروط الموازنة بين المفاسد

قد يخفى ترجيح^(٣) بعضِ المفاسدِ على بعض، وقد يخفى مساواة بعضِ المفاسدِ لبعض، وكذلك يخفى التفاوت بين المفاسد؛ «فيجب البحث عن ذلك بطرقه الموصلة إليه، والدالة عليه، ومن أصاب ذلك فقد فاز بقصده وبما ظفر به، ومن أخطأ أثيب على قصده وعفي

= ثم تفقه على الشيخ عز الدين ابن عبد السلام، فحقق المذهبين المالكي والشافعي. من تصانيفه: شرح العمدة. توفي سنة ٧٠٢هـ. انظر: طبقات الشافعية/ السبكي (٩/ ٢٠٧-٢٤٩)، الديباج (ص ٤١١-٤١٢).

(١) المنشور (٣٤٨/١).

(٢) قواعد الأحكام (٤/١).

(٣) التَّرجيح: هو الشُّروع في تقوية أحد الطَّريقين على الآخر. الحدود في الأصول/ ابن فورك (ص ١٥٨).

عن خطئه؛ رحمة من الله سبحانه، ورفقاً بعباده»^(١)، وفي هذا المطلب سنعرض لشروط الموازنة بين المفاصد، مع العناية بالجانب التطبيقي ما أمكن، فأقول وبالله التوفيق:

يشترط لتحقيق الميزان الذي توزن به المفسدة صحة وفساداً ما يأتي:

أولاً: تعتبر المفاصد المستدفة شرعاً من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الآخرة، لا من حيث أهواء النفوس في درء مفاصد العادية، أو جلب مصالحها العادية^(٢). قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَتَبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١]؛ فالبعد عن تنزيل الأحكام على الرغبات الشخصية عند النظر وبناء الأحكام إنما هو الخروج بحكم صحيح لإقامة الحياة؛ ذلك أن الأهواء تختلف؛ فما يراه شخص بهواه مفسدة قد لا يراه شخص آخر كذلك، وما يكون في نظر بعض الناس في زمن ما فساداً قد لا يكون كذلك في زمن آخر، وإلا سيطر عليه الهوى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغَيِّرْهُ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

ثانياً: ألا يوجد مباح تدراً به المفسدة، بأن تنسد جميع الطرق المشروعة لرفعها، ولا يبقى إلا إتيان المفسدة؛ فالجائع لا يجوز له أن يأخذ طعام الآخرين ليأكله، ولا يبيع ذلك ضرورة، إن كانت له عنه مندوحة - أي سعة - بشراء طعام، أو أخذه على سبيل الهبة أو الصدقة؛ لدفع مفسدة الجوع، وأصل ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]؛ فقد فسر الباغي

(١) الفوائد في اختصار المقاصد (ص ٥٣).

(٢) انظر: الموافقات (٢/ ٦٣)، قواعد المقاصد/ الكيلاني (ص ١٥٣)، مقاصد الشريعة الإسلامية/ اليوبي (ص ٣٩٢-٣٩٣).

وفي مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام (ص ١٧٩-٢١٠)، بسط الدكتور عمر ابن صالح بن عمر القول في ضوابط الكشف عن المفاصد، وطريق إثباتها.

بمن أكل الحرام وهو يحدّ الحلال، وفُسّر العادي بمن أكل من الحرام فوق ما تقتضيه الضرورة^(١).

وكذلك لا يجوز كشف عورة المرأة لطبيب مع وجود مسلمة تطبّها، ولا يجوز لمرضى السكر تعاطي الأنسولين المستخرج من الخنزير إذا وجدوا بديلاً طاهراً^(٢)؛ لأنّ وجود المباح ينفي حالة الاضطرار إلى ارتكاب المفسدة.

ولا يجوز للطبيب إجراء عملية الولادة القيصرية مع إمكان الولادة الطبيعية؛ لزدحام غرفة الولادة، أو لطلب المرأة أو زوجها ذلك؛ لأنّ الأصل ألا يصار إلى الأصعب إذا أمكن العلاج بالأسهل^(٣).

ثالثاً: أن يكون الدافع إلى فعل المفسدة هو الضرورة أو الحاجة الماسة؛ لأنّ الضرورات تبيح المحظورات^(٤)، ولأنّ الحاجة تنزل منزلة الضرورة من حيث إباحة فعل المفسدة؛ سواء أكانت الحاجة عامّة أم خاصّة^(٥)، والفرق بين الضرورة والحاجة: أنّ «الضرورة: بلوغه حدّاً إن لم يتناول الممنوع هلك أو قارب؛ كالمضطرّ للأكل واللّبس؛ بحيث لو بقي جائعاً أو عرياناً مات أو تلف منه عضو، وهذا يبيح تناول المحرّم، والحاجة: كالجائع الذي لو لم يجد ما يأكل لم يهلك، غير أنّه يكون في جهد ومشقة»^(٦).

(١) انظر: أحكام القرآن/ الجصاص (١/ ١٢٨)، الجامع لأحكام القرآن/ القرطبي (٢/ ٢٣١)، جامع البيان/ الطبريّ (٢/ ٨٦-٨٨)، الفتاوى الكبرى/ ابن تيمية (٥/ ٥٤٧).

(٢) انظر: الضرورة وأثرها في العمليات الطبية الحديثة (ص ٦٦).

(٣) انظر: زاد المعاد (٤/ ١٣٣)، أحكام الجراحة الطبية/ الشنقيطي (ص ١٢٠).

(٤) انظر: المنشور (٢/ ٣١٧)، الأشباه والنظائر/ ابن نجيم (ص ٨٥)، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (١/ ٢٧٦-٢٨٠).

(٥) انظر: الأشباه والنظائر/ ابن نجيم (ص ٩١)، الأشباه والنظائر/ السيوطي (ص ٨٨)، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (١/ ٢٨٨-٢٩٥).

(٦) المنشور (٢/ ٣١٩)، وانظر: التقرير والتحجير (٣/ ٣٠٧).

ومن الأمثلة التي أجاز فيها المحذور للضرورة أو الحاجة: كشف العورات والنظر إليها، وهما مفسدتان محرمتان على الناظر والمنظور إليه؛ لما في ذلك من هتك الأستار، ويجوزان بالاتفاق بين الفقهاء؛ لضرورة حفظ النفس، أو الحاجة إلى مداواة؛ لتلايقع في المشقة والخرج^(١)، ونحو ذلك^(٢).

والنظر إلى المرأة الأجنبية مفسدة محرمة؛ لأنها مظنة للفتنة ومحرك للشهوة. قال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور: ٣٠] واللائق بمحاسن الشرع سد الباب، إلا أن حاجة الناس لتحمل الشهادة على الأجنبية، ورؤية الزوجة المرغوب في نكاحها قبل العقد عليها إن كانت ممن ترجى إجابتها، ومبايعتها والتناول منها عند بعض الفقهاء أباحت النظر إليها للضرورة، وبقدر الحاجة في ذلك؛ لأن ما أحل للضرورة أو الحاجة يقدر بقدرها ويزال بزوالها^(٣).

وكذلك تعتبر الحاجة إلى التداوي والمعالجة الطبية مبيحة لتناول الأدوية المتضمنة للمادة المحرمة أو النجسة، بأن علم المسلم أن فيها شفاء، ولم يجد دواء غيرها، سواء أكانت مفردة أم مخلوطة بغيرها من الأدوية المركبة، وهو مذهب الحنفية، وأبي ثور، وابن حزم، والصحيح

(١) انظر: المبسوط (١٠/ ١٥٥-١٥٦)، مختصر أحكام النظر (ص ٢١٤-٢١٥، ٢٢٢)، قواعد الأحكام (١/ ٩٨)، (٢/ ١٤٠)، المجموع (٣/ ١٦٥-١٦٦)، المغني (٧/ ٤٥٩-٤٦٠)، وفيها تقديم الأدلة على جواز النظر إلى العورة عندما تدعو الضرورة أو الحاجة، أحكام الجراحة الطبية/ الشنقيطي (ص ٣٨٩-٣٩١).

(٢) انظر: مختصر أحكام النظر (ص ٢١٦-٢١٩).

(٣) انظر: المبسوط (١٠/ ١٥٢-١٥٥)، الفروق/ الكرابيسي (١/ ٣٤٧)، مختصر أحكام النظر (٢٢٠، ٢٢٢-٢٢٣، ٢٢٩-٢٣٠)، قواعد الأحكام (٢/ ١٤٠)، المنشور (٢/ ٣٢١-٣٢٢)، الأشباه والنظائر/ السيوطي (ص ٨٤-٨٥)، الإنصاف (٢/ ٢٢، ٢٨-٢٧).

من المذهب عند الشافعية سوى المسكر، وهو الراجح عند الدكتور نزيه حماد^(١)؛ وذلك لإباحة النبي ﷺ لبس الحرير لعبد الرحمن بن عوف^(٢) لحكمة كانت به^(٣).

رابعاً: ألا يكون ملزماً شرعاً بتحمّل مفسدة معينة؛ والمفسدة إذا شابت الفعل المأمور به فليست هي المقصودة بذلك الأمر؛ لأنّ الشرع أوجبها لتحصيل ما رتبّ عليها من المصالح. يقول العز بن عبد السلام: «ربّما كانت أسباب المصالح مفسدٌ؛ فيؤمرُ بها»^(٤)، ويقول الشاطبي: «إنّ الأعمال الشرعيّة غير مقصودة لأنفسها، وإنّما قصد بها أمور أخرى هي معانيها، وهي المصالح التي شرعت لأجلها»^(٥). «وقد شهد الشرع للإضرار بشخص في قصد صلاحه؛ كالفصد، والحجامة، وغيرهما»^(٦).

ومن أمثلة ذلك: قتل الجاني في القصاص مفسدة بتفويت حياته؛ لكنه جاز لما فيه من حفظ حياة الناس على العموم؛ قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]^(٧). «فلولا القصاصُ

(١) انظر: بدائع الصنائع (١/ ٦١)، المجموع (٩/ ٥١-٥٣)، مغني المحتاج (٤/ ١٨٨)، المحلى (١/ ١٧٥)، المواد المحرّمة والتّجسة في الغذاء والدواء بين التّظيرية والتّطبيق (ص ٣٧-٣٨).

(٢) عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث بن زهرة القرشي الزهري. أحد العشرة، أسلم قديماً، ومناقبه شهيرة. مات سنة ٣٢هـ، وقيل غير ذلك. تقريب التهذيب (ص ٣٤٨).

(٣) أخرجه البخاري، ومسلم. صحيح البخاري (٦/ ١٠٠)، كتاب الجهاد، باب الحرير في الحرب، صحيح مسلم (٣/ ١٦٤٦)، كتاب اللباس والزينة، باب إباحة لبس الحرير للرجل، إذا كان به حكمة أو نحوها.

(٤) قواعد الأحكام (١/ ١٢).

(٥) الموافقات (٢/ ٣٨٥).

(٦) المستصفى (١/ ٢٩٧).

(٧) أي: «لكم في القصاص، حياةً ينتهي بها بعضكم عن بعض، أن يصيب مخافة أن يقتل».

لفسد العالم، وأهلك الناس بعضهم بعضاً ابتداءً واستيفاءً؛ فكان في القصاص دفعاً لمفسدة التجزؤ على الدماء بالجنائية وبالاستيفاء، وقد قالت العرب في جاهليتها: (القتل أنفى للقتل)، وبسفك الدماء تحقن الدماء^(١).

وكذلك العقوبات الشرعية؛ كقطع السارق وقطع الطريق وقتل الجناة، ورجم الزناة وجلدهم وتعريضهم وكذلك التعزيرات؛ كلها مفسد بتفويت الأطراف والأموال، إلا أنها ليست مطلوبة لكونها مفسد بل لكونها مؤديةً لتحصيل المصالح^(٢).

وكالمخاطرة بالأرواح في الجهاد؛ فإنه إفساد بتفويت النفوس والأطراف والأموال، ومشروعيته لكونه وسيلة إلى درء المفسد وجلب المصالح؛ فهو قرينة إلى الله من هذه الجهة^(٣).

وكل من كان عليه واجب شرعي يلزمه بتحمل الخطر أو الضرر الجسمي فإنه يجب عليه فعل ما هو ملزم به شرعاً، ولو كان في ذلك خطر أو ضرر هلاك نفسه، لما تقدمت الإشارة إليه.

خامساً: ألا يكون في دفع المفسدة إلحاق مفسدة بالغير؛ سواء أكانت مساوية أم أكبر لما سيحدث لهذا الشخص؛ لأن الضرر لا يزال بالضرر^(٤)؛ ومن ثم لا يأكل المضطر طعام مضطراً^(٥)، كما لا يجوز

= أحكام القرآن/ الشافعي (من جامع الفقه الإسلامي) (٢/ ٢٧٧)، وانظر: قواعد الأحكام (٢/ ٩٩).

(١) إعلام الموقعين (٢/ ١٠٣).

(٢) بسط القول فيها العز بن عبد السلام في قواعد الأحكام (٢/ ٩٩-١٠٠)، وانظر: إعلام الموقعين (٢/ ١٠٦-١٠٩).

(٣) انظر: قواعد الأحكام (١/ ١٢، ١١٢).

(٤) الأشباه والنظائر/ السيوطي (ص ٨٦)، الأشباه والنظائر/ ابن نجيم (٨٧)، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (١/ ٢١٥).

(٥) الأشباه والنظائر/ السيوطي (ص ٨٦).

للإنسان أن يدفع الغرق عن أرضه بإغراق أرض غيره، ولا أن يحفظ ماله بإتلاف مال غيره^(١).

ويتخرّج^(٢) على ذلك: عدم جواز رتق غشاء البكارة للمرأة التي لم يشتهر زناها بين الناس، ومثلها التائبة على الراجح عند جمهور المعاصرين^(٣)؛ لأنّ الاطمئنان إلى براءة الزوجة من الفاحشة أمرٌ مقصود للزوج، وإخفاء ذلك غشٌّ وتدليس يفوت عليه ذلك المقصود؛ فليس للفتاة أو أمها أن يزيلا الضرر عنهما بإلحاق الضرر بالزوج المنتظر^(٤).

وكذلك عدم جواز الاعتماد على البصمة الوراثية^(٥) في نفي النسب، أو التأكد من صحة الأنساب الثابتة شرعاً؛ لرجحان المفسد المترتبة على ذلك؛ فإن الأضرار الواقعة به في هذا المجال أعظم بكثير من المفسد الواقعة بتركه؛ لأنّها مفتاح لباب الشر والفساد وإشاعة

(١) أصول الفقه/ خلاف (ص ٢٠٧).

(٢) يقصد بالتّخريج هنا ما يرادف النقل، أي: نقل حكم الفرع السابق إلى الفرع اللاحق، وقد ساق الدكتور يعقوب الباحثين طائفة من الأمثلة المبنية على هذا الأساس، وخلاف العلماء فيها؛ فمن رام الوقوف عليها فليراجعها في كتابه: التّخريج عند الفقهاء والأصوليين (ص ٢٦٧-٢٧٩).

(٣) ممن ذهب إلى هذا: الشيخ التميمي، ود. توفيق الراعي، ود. محمود الزيني، ود. محمد الشنقيطي، والدكتور محمد خالد المنصور، والباحث محمد شافعي مفتاح، والباحث عادل شعبان إبراهيم. أحكام الجراحة الطّبية/ الشنقيطي (ص ٢٩١-٢٩٣)، الأحكام الطّبية المتعلقة بالنساء (ص ٢٢٨-٢٢٩)، الصّورة وأثرها في العمليّات الطّبية الحديثة (ص ٢٠٢، ٢١٢).

(٤) انظر: الصّورة وأثرها في العمليّات الطّبية الحديثة (ص ٢١٠).

(٥) البصمة الوراثية: البنية الجينية، نسبة إلى الجينات المورّثات التفصيلية التي تدل على هوية كل فرد بعينه، وهي وسيلة لا تكاد تخطئ في التّحقّق من الوالدية البيولوجية والتّحقّق من الشخصية. البصمة الوراثية وأثرها على الأحكام الفقهيّة/ الكعبي (نقلاً عن ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني) (ص ٤٣).

الفاحشة؛ حيث يقدم كل إنسان على اتهام زوجته ويطلب إثبات هذا الولد بالتحاليل، ومثل هذا ينفر الزوجة، ويهدد كيائها، ويؤدي إلى فساد العلاقات الزوجية وتفكك الأسر^(١).



(١) انظر: البصمة الوراثية وأثرها على الأحكام الفقهية/ الكعبي (ص ٢٩٧)، وبسط القول في المفاسد (ص ٤٦٢-٤٧٧)، وللاستزادة أمل مطالعة البحث، والبصمة الوراثية من منظور الفقه الإسلامي / القره داغي (ضمن فقه القضايا الطبية المعاصرة) (ص ٣٣٧)، وما بعدها.

المبحث الثاني

طرق الموازنة بين المفاصد عند تراجيحها

تقدّمت الإشارة إلى أنّه مهما ظهرت المفاصد الخليّة عن المصالح فإنّه يُسعى في درئها؛ لأنّ الشريعة ما جاءت إلّا لدرء المفاصد وتقليلها كما تقدّم^(١).

فإن تعذر درؤها فللموازنة بين المفاصد المتزاحمة - بعد تحقق شروط صحة الميزان الذي توزن به المفسدة صحة وفساداً المشار إليها آنفاً في الفصل السابق - طرق، وهي: الجمع، أو الترجيح، أو التخيير، أو التوقف^(٢)، يقول العز بن عبد السلام: «إذا اجتمعت المفاصد المحضة فإن أمكن درؤها درأنا، وإن تعذّر درء الجميع درأنا الأفسد فالأفسد والأرذل فالأرذل، فإن تساوت فقد يتوقّف وقد يتخيّر، وقد يختلف في التساوي والتفاوت، ولا فرق في ذلك بين مفاصد المحرّمات والمكروهات»^(٣).

وبيان هذه الطرق في المطالب الآتية:

(١) انظر: قواعد الأحكام (١/ ٥٠)، ومن البحث: تمهيد في إجمال موقف الشريعة من المصالح والمفاصد وتعارضها.

(٢) التوقف: عدم القدرة على ترجيح أحد الآراء على ما سواه. معجم لغة الفقهاء (ص ١٣١).

(٣) قواعد الأحكام (١/ ٧٩)، وانظر: مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٣)، وفيه: «إنّ الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاصد وتقليلها بحسب الإمكان، ومطلوبها ترجيح خير الخيرين إذا لم يمكن أن يجتمعا جميعاً، ودفع شرّ الشرّين إذا لم يندفعا جميعاً»، مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام (ص ٢٤٧).

المطلب الأول

طريق الترجيح

يشترط في طريق الترجيح ألا تتساوى المفسدتان المتعارضتان؛ إذ لو تساوتا من كل الوجوه فلا داعي للترجيح والموازنة بينهما، وإنما يكون المكلف مخيراً في الفعل لدرء المفسدة، أو التوقف عند الجهل به، كما سيأتي لاحقاً^(١)؛ فإن رجع نفي التسوية إلى تفاوتها كان الترجيح بينها وفق المعايير الضابطة للموازنة بين المفاسد^(٢)، وهي:

المعيار الأول: درء أعلى المفسدين حكماً.

كلٌّ مأمور به فيه مصلحة، وكلٌّ منهي عنه فيه مفسدة^(٣)، «طرداً لقاعدة الشرع في رعاية المصالح والمفاسد؛ على سبيل التفضّل لا على

(١) انظر: قواعد الأحكام (١/ ٧٩)، وانظر: مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٣)، مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام (ص ٢٤٨).

(٢) أورد الريسوني معايير الترجيح بين المفاسد المتعارضة ضمن معايير التغليب بين المصالح والمفاسد المتعارضة في كتابه (نظرية التقريب والتغليب) (ص ٣٢٩ - ٣٧٠)، وأمثله - في الغالب - تقع على المصالح المتعارضة، أو المصالح والمفاسد المتعارضة. أمّا المفاسد المتعارضة فيكتفي فيها بالتعقيب بنحو قوله: «وكذلك نقول في المفسدة»، وقوله: «والمفسدة كذلك»، وغير ذلك مما جاء في كتابه، وقد تابعه الدكتور عبد المجيد محمد إسماعيل السوسوة بتفصيل هذه المعايير بالإضافة إلى معيارين آخرين لكل من المصالح المتعارضة، أو المصالح والمفاسد، أو المفاسد المتعارضة، إلا أن التطبيقات في المفاسد المتعارضة كانت تخرج أحياناً عن إطار التنظير الفقهي، ومع تقديري لهما، فقد تابعتها في أمور، واجتهدت في إضافة تطبيقات فقهية، وقضايا معاصرة، خلاف ما ذكر، مع إعادة تحرير لبعض المعايير وإضافة معيار تقديم درء المفسدة المجمع عليها، وهذا جهد مقل، فإن أصبت - وهو ما أرجو - فتوفيق من الله عز وجل وحسبي أنني بذلت قصارى جهدي، وإن أخطأت أو قصرت فهو مني ومن الشيطان، وعزائي في ذلك أنني بشر والقصور البشري أمر جبلي.

(٣) انظر: قواعد الأحكام (١/ ٧).

سبيل الوجوب العقلي كما تقوله المعتزلة»^(١)، و«إن الأوامر والنواهي في التأكيد ليست على رتبة واحدة في الطلب الفعلي أو التركي، وإنما ذلك بحسب تفاوت المصالح الناشئة عن امتثال الأوامر واجتناب النواهي، والمفاسد الناشئة عن مخالفة ذلك»^(٢).

والمفاسد ضربان: ضرب حرّم الله قربانه، وضرب كره الله إتيانه^(٣)؛ فإذا دار الفعل بين المحرّم والمكروه بنينا على أنه حرام واجتنبناه، وإن دار بين المكروه والمباح بنينا على أنه مكروه وتركناه^(٤)؛ دفعا لأعظم المفسدين بارتكاب أدناهما، ومفسدة المحرّم أشدّ وأعظم من مفسدة المكروه.

وإذا دار الفعل بين محرّم ومحرم أو مكروه ومكروه، فإن الكراهة ترتقي «بارتقاء المفسدة، حتى يكون أعلى مراتب المكروه يلي أدنى مراتب التحريم»^(٥)، كقضية صلح الحديبية^(٦)؛ فإن ظاهرها ابتداء التزام إدخال الضيم على المسلمين وإعطاء الدنية في الدين، وهو مما تكرهه النفوس، دفعا لمفاسد عظيمة وهي قتل المؤمنين والمؤمنات اللذين كانوا بمكة لا يعرفهم أهل الحديبية، وفي قتلهم معرة عظيمة على المؤمنين^(٧).

(١) الفروق/ القرافي (٥٧/٢)، الفرق: (٦٦).

(٢) الموافقات (٥٣٦/٣). دراز (١٧٨/٣)، وقد أبان التلازم بين رتبة الحكم ورتبة المفسدة العز بن عبد السلام، والقرافي، فانظر: قواعد الأحكام (٤٨/١)، الفروق/ القرافي (٩٤/٣) الفرق: (١٣٦).

(٣) انظر: قواعد الأحكام (٤٨، ٧/١).

(٤) قواعد الأحكام (بتصرف) (٥١/١)، وانظر: نظرية التقريب والتغليب (ص ٣٣١-٣٣٢).

(٥) الفروق/ القرافي (٩٤/٣)، الفرق: (١٣٦).

(٦) انظر: صحيح البخاري (٦٣٦/٨)، كتاب التفسير، باب ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْكُمْ جَائِزَاتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠].

(٧) انظر: قواعد الأحكام (٨١-٨٢)، ضوابط المصلحة/ البوطي (ص ٢٦١).

ومن أمثلة ذلك: أَنَّ النَّهْيَ عن المنكر وسيلة إلى دفع مفسدة ذلك المنكر المنهي عنه، ما لم يترتب عليه حصول مفسدة أعظم من مفسدة المنكر الواقع، أو يغلب على ظنه أَنَّ المرتكب يزيد في ما هو فيه عناداً^(١)، ومن ثَمَّ لا ينكر على أهل الفجور والفسوق لعب الشَّطرنج^(٢) إلا إذا نقلهم إلى ما هو أحبُّ إلى الله ورسوله؛ كرمي النَّشَاب وسباق الخيل، ونحو ذلك؛ لحصول فتنه ومفسدة أعظم من مفسدة ترك الأمر والنَّهي، أو مثلها، أو قريب منها، وكلاهما معصيةٌ وفسادٌ؛ فَإِنَّ من الفسقة من إذا قيل له: ﴿اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦]، فيزداد فسوقاً إلى فسوقه، وفجوراً إلى فجوره، والإنكار عليه من عدم الفقه والبصيرة^(٣)، وقد كَانَ ﷺ يدخل إلى المسجد الحرام وفيه الأنصاب والأوثان، ولم يكن ينكر ذلك كَلِّماً رآه.

وإذا ما تعارضت مفسدتان متساويتان من حيث رتبة الحكم الشرعي فإننا ننتقل بالنظر - للترجيح بينهما - إلى المعايير الأخرى المشار إليها لاحقاً.

(١) انظر: إعلام الموقعين (٣/ ١٦)، مغني المحتاج (٤/ ٢١١).

(٢) وفيه من المفاسد ما فيه، لأنَّ أحدهم يستغرق قلبه وعقله وفكره في ما فعل خصمه، وفي ما يريد أن يفعل هو، وفي لوازم ذلك حتَّى لا يحسَّ بجوعه ولا عطشه، ولا بغير ذلك من ضرورات نفسه وماله، فضلاً عن وقوع العداوة والبغضاء، وصدود القلب عن ذكر الله وعن الصَّلاة؛ وذلك من أعظم الفساد. انظر: الفتاوى الكبرى/ ابن تيمية (٤/ ٤٦٤)، ولزيد من التفصيل عن الشطرنج وحكمه، ينظر: أحكام المسابقات في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة (ص ٨٧-١٠٠).

(٣) انظر: إعلام الموقعين (٣/ ١٦)، وإذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على هو ولعب أو سماع مكاء وتصدي فإن نقلتهم عنه إلى طاعة الله فهو المراد، وإلا كان تركهم على ذلك خيراً من أن تفرغهم لما هو أعظم من ذلك؛ فكان ما هم فيه شاغلاً عن ذلك، وكما إذا كان الرجل مشتغلاً بكتب المجون ونحوها، وخفت من نقله عنها انتقاله إلى كتب البدع والضلال والسحر؛ فدعه وكتبه الأولى، وهذا باب واسع.

المعيار الثاني: درء أعلى المفسدين رتبة:

تتفاوت المفسدة «في جنسها تفاوتاً بيّناً، تنبئ عنه أثار الأفعال المشتملة على المفاصد في خرم المقاصد الشرعية»^(١)، وهو فوات ما تدعو إليه الضروريات^(٢)، أو الحاجات^(٣)، والتتمّات، والتكمّلات بالحصول على أضدادها^(٤)، وأعظمُ المفاصد ما كان واقعاً في الضروريات، أمّا ما كان في التّحسينات^(٥) فهو أدنى رتبة بلا إشكال، وما وقع في الحاجيات فمتوسطة بين الرّبتين^(٦).

ومن أمثلة الترجيح بين مفسدين إحداهما ضرورية والأخرى حاجيّة:

- (١) مقاصد الشريعة الإسلامية/ ابن عاشور (ص ٢٩٠).
- (٢) الضروريات: الأمور التي لا بد منها في قيام مصالح الدّين والدّنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدّنيا على استقامة، بل على فساد وتهاجر، وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النّجاة والنّعيم، والرّجوع بالخسران المبين، وهي: حفظ الدّين، والنّفس، والعقل، والنّسب، والمال. انظر: الموافقات (٢/ ١٧- ١٨، ٢٠)، فواتح الرحموت (٢/ ٢٦٢)، المستصفى (١/ ٢٨٦)، الإحكام/ الأمدي (٣/ ٧١)، التقرير والتّحجير (٣/ ٣٠٦)، شرح الكوكب المنير (٤/ ١٦٠- ١٦٣).
- (٣) الحاجيات: ما يفتقر إليها من حيث التّوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراعى دخل على المكلفين -على الجملة- الحرج والمشقة. الموافقات (٢/ ٢١)، وانظر: الإحكام/ الأمدي (٣/ ٧٢)، التقرير والتّحجير (٣/ ٣٠٧)، وبسط القول في أمثلة الحاجيات، الكيلاني في قواعد المقاصد (ص ١٧٦- ١٨٢).
- (٤) انظر: قواعد الأحكام (٢/ ٦٢).
- (٥) التّحسينيات: الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنّب المدنّسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق. الموافقات (٢/ ٢٢)، أو هي: ما لا تدعو إليها ضرورة ولا حاجة، ولكن تقع موقع التّحسين والتّيسير، ورعاية أحسن المناهج في العادات والمعاملات، ومن أمثلتها: تحريم الخبائث من القاذورات والسّباع؛ حتّى على مكارم الأخلاق. انظر: المستصفى (١/ ٢٩٠)، الإحكام/ الأمدي (٣/ ٧٢)، التقرير والتّحجير (٣/ ٣٠٧)، وبسط الكيلاني القول في أمثلة التّحسينيات في (قواعد المقاصد) (ص ١٨٤).
- (٦) انظر: تهذيب الفروق (٤/ ٢٢٦).

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]، وسبب نزولها: أنَّ العهد جرى بين رسول الله ﷺ وبين مشركي قريش في صلح الحديبية^(١) أن يردَّ المسلمون إلى المشركين من جاءهم مسلماً، فأبطل ذلك الشرط في النساء إذا جئن مؤمنات مهاجرات فامتحنن، وأمروا ألا يردوهنَّ إلى المشركين إذا علم أنَّهنَّ مؤمنات؛ لسرعة انخداعهن إلى الكفر، وحفظاً لفروجهن^(٢)، وبنحو ذلك جاءت الآثار.

وكانت أمّ كلثوم بنت عقبة^(٣) من المؤمنات المهاجرات في تلك المدة^(٤)، واتفق الفقهاء على تقديم سفر المرأة بلا محرم في الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام مخافة على نفسها^(٥)، لأنَّ مفسدة الفتنة المتوقعة في سفرها بمفردها - وهو أمر حاجي في ما يظهر، حيث إن المرأة تحتاج إلى من يحفظها ويجري إلى صيانتها؛ لما ركَّب في طباع أكثر الناس من الغيرة على ذوي محارمهم، والحماية لهم^(٦) - أخف

(١) وهي بئر سَمِّي المكان بها، وقيل: شجرة حذاء صغرت وسمِّي المكان بها. قال المحب الطبري. الحديبية قرية قريبة من مكة أكثرها في الحرم. تقع الآن على مسافة اثنين وعشرين كيلاً غرب مكة على طريق جدة. انظر: المعالم الأثرية في السنة والسيرة (ص ٩٧).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٣٢٧/٩)، (١٢/٣٣/٥٧٨).

(٣) أمّ كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط الأموية، أسلمت قديماً، وهي أخت عثمان لأمه، صحابية. لها أحاديث. ماتت في خلافة علي عليه السلام. تقريب التهذيب (ص ٧٥٨).

(٤) تقدّم تخريجها، وكان ممن خرج من النساء في تلك المدة من المؤمنات المهاجرات أيضاً: أميمة بنت بشر، وسبيعة بنت الحارث الأسلمية، وأمّ الحكم بنت أبي سفيان، وبرور بنت عقبة، وعبدية بنت عبد العزى بن نضلة، وبنت حمزة بن عبد المطلب. انظر: فتح الباري (٣٤٨/٥).

(٥) سفر المرأة بلا محرم منهي عنه. انظر: فتح القدير (٢/٤٢٠)، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه (٩/٢)، أسنى المطالب (٤/٢٠٤)، مغني المحتاج (٤/٢٣٩)، الإنصاف (١٢١/٤)، كشاف القناع (٤٣/٣).

(٦) المنتقى (٣٠٤/٧).

من المفسدة المتوقعة في إقامتها بدار الحرب والمتعلقة بالضروريات؛ فكان جوازها بحكم الإجماع على أن أخف المفسدتين يجب ارتكابها عند لزوم إحداها.

وكذا إذا أسرها الكفار وأمكنها أن تهرب منهم فلها أن تخرج مع غير ذي محرم، لأنّ حالها - وهو ظاهر - لا تقصد مكاناً معيناً؛ بل النّجاة خوفاً من الفتنة^(١).

ومن أمثلة الترجيح بين مفسدتين إحداها ضرورة أو حاجيّة والأخرى تحسينية: أنّ حفظ النّسل والنّسب وصيانة العرض مقصد ضروري يترتب على تركه مفسد عظيمة، وبخاصة في المجتمعات الغربية، ومنع المرأة من تزويج نفسها بلا ولي أمرٌ مستحسنٌ؛ حملاً للخلق على أحسن المناهج وأجمل السير، بما لا يليق بالمرءة من قلة الحياء؛ فإن دعت الضرورة إلى تزويج المرأة المسلمة نفسها كما في الغرب؛ حيث يتولى رئيس المركز الإسلامي تزويج من لا ولي لها كان أولى؛ دفعاً للضرر الرّاجح الذي يقع عليها بعدم التزويج، والمتعلق بمرتبة الضروريات^(٢).

كما أنّ حفظ النّفس مهمٌّ كليٌّ، وحفظ المروءات مستحسنٌ؛ فحُرمت النّجاساتُ حفظاً للمروءات، وإجراءً لأهلها على محاسن العادات؛ فإن دعت الضرورة إلى إحياء النّفس بتناول النّجس؛ كان تناوله أولى^(٣).

(١) انظر: فتح القدير (٢/ ٤٢٠).

(٢) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية/ البيوي (ص ٣٣٣)، المقاصد الشرعية/ الخادمي (ص ٥٠، ٩٢)، بحث (إعمال القواعد الفقهية في الاجتهاد المعاصر لاستنباط الأحكام المستجدة). إعداد: أ. د. محمد بن زين العابدين رستم، ضمن بحوث ندوة: (نحو منهج علمي أصيل لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة) (٢/ ٧٥٣).

(٣) الموافقات (بتصرف يسير) (٢/ ٢٦).

ومن أمثلة الترجيح بين مفسدتين إحداهما حاجية والأخرى تحسينية: جواز دفن المسلم في مقبرة الكفار ضرورة^(١)؛ حيث لا يسمح بالدفن خارج المقابر المعدة لذلك، ولا توجد مقابر خاصة بالمسلمين في معظم الولايات الأمريكية والأقطار الأوربية، وإكرام الميت دفنه ومواراة جسده صوناً له عن الأذى، وحماية لكرامته الإنسانية، وهو أمر حاجي فيما يظهر؛ حيث إن الحياة ستغدو لا تطاق لو أن الأموات تركوا من غير دفن ولا مواراة لأجسادهم، فيعتريها التنن والقذارة، وتعارض هذا الحاجي مع مصلحة تحسينية، وهو: أن يكون الدفن في مقابر المسلمين، وكونه لا يمكن تحصيل هذا التحسيني إلا بفوات الحاجي قدّم الحاجي وجاز دفن المسلم في مقابر النصارى^(٢).

المعيار الثالث: درء أعلى المفسدتين نوعاً:

إنّ التفاوت بين أنواع المفاسد والترجيح لأعلاها نوعاً على أدناها مشروط بأن تكون المفسدتان المتعارضتان من رتبة واحدة؛ كأن تكونا معاً من رتبة الضروريات، أو الحاجيات، أو التحسينيات، والترجيح بينها يكون بمعيار نوع المفسدة؛ حيث يرجح درء أعلى المفسدتين نوعاً على ما دونه، والمفاسد تتفاوت في أنواعها بحسب الكلي الذي تتعلق به؛ فالمفاسد المتعلقة بالضروريات ليست في النهي على وزن واحد، وأعظمُ المفاسد ما يتعلق بالدين، يليه ما يؤدي إلى فوات النفس، يليه ما يؤدي إلى فوات العقل، يليه ما يؤدي إلى إفساد النسل،

(١) انظر: المبسوط (١٠/١٩٩)، التاج والإكليل ومواهب الجليل (٢/٢٣٣-٢٣٤)،
روضة الطالبين (٢/١٤٢)، حاشيتا قليوبي وعميرة (١/٣٤٩)، المغني (٢/٤٢٣)،
كشف القناع (٢/١٢٤).

(٢) انظر: قواعد المقاصد/ الكيلاني (ص ٢١٠).

ويليه ما يؤدي إلى إتلاف المال^(١) «فإنه الأمر المخلوق وقاية للنفس والعرض؛ فكان آخراً»^(٢).

ومن أمثلة الأحكام المستندة في دليلها على هذا التفاوت بين أقسام الضروريات: ما لو تعارضت مفسدتان إحداها متعلقة بالدين والأخرى بالنفس - وكان لا بد من ارتكاب إحداها لدرء الأخرى - فإنه ترتب المفسدة المتعلقة بالنفس لدرء المفسدة المتعلقة بالدين؛ كتقديم قتل النفس على الكفر^(٣)، قال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، والمراد بالفتنة هاهنا: الكفر^(٤)؛ فتقتل النفوس التي تحصل بها الفتنة عند الإيمان؛ لأن ضرر الكفر أعظم من ضرر قتل النفس؛ فيدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما^(٥).

وإذا تعارضت مفسدتان إحداها متعلقة بالنفس والأخرى بالعقل أو المال - وكان لا بد من ارتكاب إحداها لدرء الأخرى - فإنه ترتب المفسدة المتعلقة بالعقل لدرء المفسدة المتعلقة بالنفس أو المال؛ كمن أكره على شرب الخمر، أو اضطر إليها لعطش، أو علاج، أو لدفع خنق؛ كأن غصّ ولم يجد ما يسيغ به الغصة سوى الخمر، فإنه يلزمه

(١) هذا الترتيب بين أنواع المفاصد في ما يهدد الكليات الخمس بالزوال الضروريات من الأعلى إلى الأدنى هو ما جرى عليه في (مسلم الثبوت) وشرحه، وهو - أيضاً - ما جرى عليه الغزالي في (المستصفى) مع استبدال لفظ النسل بلفظ النسب، ورتبها الشاطبي ترتيباً آخر، فقال: مجموع الضروريات خمسة، وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل؛ فأخر العقل عن النسل والمال. انظر: الموافقات (٢/ ١٧-١٨، ٢٠)، فواتح الرحموت (٢/ ٢٦٢)، المستصفى (١/ ٢٨٦)، الإحكام/ الآمدي (٣/ ٧١)، التقرير والتحجير (٣/ ٣٠٦)، شرح الكوكب المنير (٤/ ١٦٠-١٦٣)، مقاصد الشريعة الإسلامية/ البوي (ص ٣٠٥-٣١٦)، قواعد المقاصد (ص ٢١١-٢١٢).

(٢) فتح القدير (٥/ ٣٥٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥١).

(٤) انظر: أحكام القرآن/ الجصاص (١/ ٢٥٩)، أحكام القرآن/ ابن العربي (١/ ١٥٤).

(٥) فقه الموازنات بين النظرية والتطبيق (بتصرف) (ص ١٤٩).

ذلك؛ لأنَّ حفظَ الحياةِ أعظمُ في نظر الشرع^(١). يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: مررت أنا وبعضُ أصحابي في زمن التَّار يقوم منهم يشربون الخمر، فأنكرَ عليهم من كان معي، فأنكرت عليه، وقلت له: إنَّما حرَّم اللهُ الخمرَ لأنَّها تصدُّ عن ذكرِ الله وعن الصَّلاة، وهؤلاء يصدِّهم الخمرُ عن قتلِ النَّفوسِ وسبيِ الذَّرِّيَّةِ وأخذِ الأموالِ فدعهم^(٢).

وكما إذا اضطرَّ إنسان إلى أكل مال غيره ليحافظ على حياته، جاز له الأكل من غير إذنه؛ لأنَّ حرمة مال الغير أخفُّ من حرمة النَّفس، ولأنَّ مقصد حفظ النَّفس مقدَّم على حفظ المال^(٣)، وعليه قيمة ما أكل. وإذا تعارضت مفسدتان إحداهما متعلقة بالعقل والأخرى بالنسل أو المال؛ فيقدم درء مفسدة العقل على مفسدة النسل أو المال.

ولو تعارضت مفسدتان إحداهما تتعلق بالنَّسل والأخرى بالمال؛ فيقدم درء المفسدة المتعلقة بالنَّسل على المفسدة المتعلقة بالمال، ولعل في المفارقة بين وقوع الحجر على النَّساء في الأبضاع دون الحجر عليهن في الأموال ما يوضح ذلك؛ حيث ذهب جمهور العلماء إلى عدم جواز عقد المرأة على نفسها بغير ولي^(٤)، والفرق من وجوه: أحدها: أنَّ الأبضاع أشدُّ خطراً وأعظم قدراً؛ فناسب ألا تفوّض إلا لكامل العقل ينظر في مصالحها. أمَّا الأموال لا خطر لها بالنسبة إليها؛ ففوّضت إليها، وثانيها: أنَّ شهوة الجماع شهوة قوية تغلب على الإنسان حتى توقعه

(١) انظر: قواعد الأحكام (١/ ٨٠)، المحلى (١٢/ ٣٧٦)، ولمزيد من التفصيل ينظر: المواد المحرمة والنجسة في الغذاء والدواء (ص ٣٥-٣٨).

(٢) إعلام الموقعين (٣/ ١٦).

(٣) انظر: قواعد الأحكام (١/ ٨٠).

(٤) وقال أبو حنيفة: يجوز للرشيدة أن تزوج نفسها، ولمزيد من التفصيل ينظر: طريقة الخلاف بين الأسلاف (ص ٩٩-١٠٣)، الإشراف: القاضي عبد الوهاب (٢/ ٦٨٦-٦٨٧)، روضة الطالبين (٥/ ٣٩٧)، رؤوس المسائل الخلافية بين الفقهاء (٤/ ٤٤).

في الأشياء الرذيلة وهو لا يشعر بها؛ فلذلك احتيج للولي في البضع، وبقيت الأموال على الأصل في اكتفائها بنظره. كما أنَّ المفسدة إذا حصلت في الأبضاع بسبب زواج غير الكفء ففي ذلك ضرر بهن وبالأولياء، بخلاف المفسدة المالية التي يقتصر ضررها عليها^(١).

المعيار الرابع: درء أعم المفسدتين:

«كل ما كانت مفسدة الشيء تثبت في جميع الأحوال ومفسدة غيره لا تثبت إلا في حالة، كان اعتناء صاحب الشرع بما تعم مفسدته جميع الأحوال أقوى»^(٢)، فإذا اتحدت المفسدتان المتعارضتان في رتبة الحكم ورتبة المفسدة ونوعها، فيلزم للترجيح بين المفسدتين أن ننظر فيهما من حيث العموم والخصوص، فيرجح درء المفسدة العامة على المفسدة الخاصة إذا كان أحد الضررين عامًّا والآخر خاصًّا، وهو ما أفادته القاعدة الفقهية: «يُتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِدَفْعِ الضَّرَرِ الْعَامِّ»^(٣).

ومن أمثلتها: منع الطبيب الجاهل والمفتي الماجن والمكاري الفيلس^(٤) من مزاولة صناعتهم ضررٌ لهم، إلا أنه خاصٌّ بهم، ولكن لو تركوا وشأنهم يحصل من مزاولتهم صناعتهم ضررٌ عامٌّ؛ كإهلاك كثير من الناس بجهل الطبيب، وتضليل العباد مع تشويش كثير في الدين بمجون المفتي، وغش الناس من المكاري.

(١) انظر: الفروق (٣/ ١٣٦) الفرق: (١٥٤)، ترتيب الفروق واختصارها (٢/ ٤٨-٤٩)، الإشراف: القاضي عبد الوهاب (٢/ ٦٨٧).

(٢) الفروق (١/ ٢١١) الفرق: (٣٨).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر/ ابن نجيم (ص ٨٧)، درر الحكام (١/ ٤٠) المادة (٢٦)، قواعد المصلحة والمفسدة عند شهاب الدين القرافي من خلال كتابه (الفروق) (ص ٢٢٦-٢٣٢)، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (ص ٢٣٥-٢٣٧).

(٤) المكاري - بضم الميم - هو: الذي يتعاقد مع راغبي السفر لنقلهم أو نقل أمتعتهم على دوابه، وهو في الماضي كمركز السفريات والنقل في عصرنا اليوم. المدخل الفقهي العام (٢/ ٩٨٤، هامش ١).

وكذلك: جوازُ هدمِ البيتِ الذي يكونُ أمامَ الحريقِ؛ منعاً لسراية النار^(١).

كذلك الأبنية الآيلة للسقوط والانهدام، يجبرُ صاحبها على هدمها خوفاً من وقوعها على المارة^(٢).

كذلك أيضاً: قتال الكفار إذا تترسوا بجماعة من المسلمين، وخيف على المسلمين الضرر إذا لم يقاتلوا، ولو تأكدوا أنَّ المسلمين سيقتلون معهم، بشرط أن يقصد بالرَّمي الكفارَ، ويتوقَّى المسلمين بقدر الإمكان^(٣)؛ لأنَّ المفسدة الحاصلة عند عدم رمي الترس تعود إلى الأمة. بخلاف مفسدة قتل هؤلاء المسلمين المترس بهم؛ حيث تعود المفسدة إلى عدد محصور.

فإن استوت المفسدتان؛ بأن كانتا عامتين أو خاصتين فيجب البحث عن مرجح آخر.

المعيار الخامس: درء أكبر المفستين قدراً:

الترجيح بالمقدار: هو التغليب الكمي من حيث الحجم الذاتي أو الأثر المادي أو المعنوي للمفسدة المترتبة على ذلك، ويؤخذ بهذا

(١) درر الحكام (١/ ٤٠)، المادة (٢٦)، وانظر: القواعد الفقهية للزرقا (ص ١٩٨).

(٢) درر الحكام (١/ ٤٠)، المادة (٢٦)، وانظر: تيسير التحرير (٢/ ٣٠١)، الأشباه والنظائر/ ابن نجيم (ص ٩٦).

وبناء على هذه القاعدة أفتى العلماء بجواز التسعير عند تعدي أرباب الطعام - والمتطلبات الضرورية - في بيعهم للسلع بسعر فاحش، وقد جاز التسعير هنا لأن فيه درءاً للضرر العام، وكذلك يجوز بيع طعام المحتكر جبراً عليه عند الحاجة وامتناعه عن البيع؛ وذلك دفعاً للضرر العام.

(٣) وقيد بعضهم بما إذا كانت الحرب قائمة، وعلمنا أننا لو كففنا عنهم ظفروا بنا أو عظمت نكايتهم فينا. انظر: المبسوط (١٠/ ٦٤-٦٥)، التاج والإكليل (٣/ ٣٥١)، أسنى المطالب (٤/ ١٩١)، المغني (١٠/ ٤٩٥-٤٩٦).

المعيار بعد النظر في المعايير السابقة؛ أي بعد اعتبار الجانب الرتبي^(١)، والجانب النوعي^(٢) للمفاسد المتعارضة؛ فأَيُ المفسدين كانت أكبر من الأخرى قدرًا فترجح على ما دونها، ويؤكد هذا تقرير الفقهاء لقاعدة: «إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررًا بارتكاب أخفهما»^(٣)، وقاعدة: «الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف»^(٤)، وقاعدة: «يختار أهون الشرين أو أخف الضررين»^(٥).

وباعتبار مقادير المفاسد ما تقدّم في قصة موسى مع الخضر في شأن السفينة التي قام الخضر بخرقها وتعييبها؛ فألحق بالمساكين أصحاب السفينة ضررًا قليلًا ليدفع عنهم ضررًا أكبر قدرًا وأوسع أثرًا، يتمثل في اغتصاب الملك لسفينتهم وضياعها منهم^(٦)، وجعل الصحابة عقوبة اللّوطين الرّجم مساوية عقوبة الزّاني المحصن، سواء كان محصنًا أم لم يكن محصنًا؛ لأنهم وجدوا مفسدة ذلك أشد والعذر عن فاعله أبعد^(٧).

ويتخرّج على هذا: ضررٌ منع إعادة عضو استؤصل في حدٍّ دفعًا

(١) انظر: الأول، والثاني.

(٢) انظر: الثالث.

(٣) تقدّم توثيق القاعدة.

(٤) انظر: درر الحكام (١/ ٤٠)، المادة (٢٧)، الأشباه والنظائر/ ابن نجيم (ص ٨٨)، إيضاح المسالك (ص ٣٧٠).

(٥) انظر: درر الحكام (١/ ٤١)، المادة: (٢٩).

(٦) انظر: نظرية التقريب والتغليب (ص ٣٦٣)، ومن البحث (ص ٢٧).

(٧) أشار إلى ذلك القاضي عبد الوهاب في الإشراف (٢/ ٨٦٢)، والشيخ الطاهر بن عاشور في مقاصد الشريعة الإسلامية (ص ٢٩١)، وللفقهاء في حدّ اللواط خلاف؛ حيث ذهب مالك وأحمد وهو قول للشافعي إلى ما ذكر أعلاه، وذهب الشافعي في أظهر قولييه وأبو يوسف ومحمد إلى أنّ حدّ الفاعل حدّ الزّنا، وعند أبي حنيفة يعزّر اللّوطي. انظر: الهداية وفتح القدير (٥/ ٢٦٢)، الإشراف: القاضي عبد الوهاب (٢/ ٨٦٢-٨٦٣)، شرح المحلى على المنهاج (٤/ ١٨٠)، المغني (١٠/ ١٥٥-١٥٧).

لمفسدة أكبر أثراً، وهي إبقاء المراد من العقوبة بدوام أثرها للعبرة والعظة، وعدم التهاون في إقامة الحدِّ، وقطع دابر الجريمة، وهو اختيار كثير من الفقهاء المعاصرين، وقد وافق قرار مجمع الفقه الإسلامي، وقرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية. كما لا يجوز إعادة عضو استؤصل تنفيذاً لقصاص، إلا فيما استثناه مجمع الفقه الإسلامي^(١).

ويدخل في هذا المعيار أيضاً: تقديم درء المفسدة العامة على المفسدة الخاصة؛ فإنَّ المفسدة العامة أكبر قدراً وأوسع أثراً بالنظر إلى المقدار والآثار، ويتخرَّج على هذا: المفسدة المترتبة على الفحص الطَّبي قبل الزواج بأمراض معينة، إن ظهر أنَّ أحد الخاطبين مصاب بمرض مُعدٍ خطير، أو وراثيٍّ؛ فإنَّ ذلك يسبب ضرراً نفسياً واجتماعياً، إلا أنَّه ضررٌ خاص يتحمَّل لأجل الضرر العام الذي تمتد آثاره المعنوية والمادية والاجتماعية بارتفاع نسبة ظهور الأمراض المعدية أو الوراثية في الأبناء، وقد يظهر المرض في الأبناء بصورة مركزة مؤكدة الحدوث؛ فتكون متطلباتهم أكثر من حاجات الأفراد الآخرين^(٢).

المعيار السادس: درء أطول المفسدتين زمناً:

كل ما كانت المفسدة ذات أثر طويل، أي أنها تتزايد، وتتوالد، فتأخذ حجماً كبيراً بمرور الوقت؛ كانت أولى بالاجتناب من مفسدة لها قدر معين وقت حصولها بأثر آني أو فترة قصيرة، فيجب تقديم درء المفسدة ذات الامتداد الزماني الطويل على المفسدة الآنية أو القصيرة

(١) انظر: منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة (ص ٦٦٤-٦٦٧)، المسائل الطبية المستجدة/ النشرة (٢/ ١٨٥-٢٠٠)، أحكام نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي (٥٦٩-٥٥٢/٢).

(٢) انظر: مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق (ص ٨٤-١٠٠).

المدى، ولو تأملنا في نهج نبينا محمد ﷺ لوجدنا الكثير من المواقف التي تدل على العمل بهذه القاعدة.

ويتخرج على هذا المعيار كشف علماء الحديث وقائع لأحوال الرواة مما يدل على فسق، أو قلة دين، أو تساهل في الكذب، ونحو ذلك؛ لئلا يغتر الناس بأحاديثهم الضعيفة أو المكذوبة؛ لأنَّ بناء الأحكام الشرعية على أحاديث منسوبة إلى النبي ﷺ وهو لم يتكلم بها أعظم مفسدة وضرراً من كشف الكذابين^(١).

ويتخرج على ذلك أيضاً: تكييف حكم المعالجة بالهرمون البديل^(٢)، وفقاً لموازنة الطيب المختص بين المفاصد المترتبة عليه؛ وذلك بالنظر في مآل العلاج للمريضة، بين المفسدة التي يظل أثرها ممتداً لمدة زمنية طويلة، أو التي أثرها أني أو مستمر لزمان قصير^(٣)؛ ومن ثمَّ الاتفاق مع المرأة المعنية في اتخاذ القرار، ويكون ذلك بناء على المعطيات لكل امرأة على حدة.

ويتنوع الحكم تبعاً للحالة: فيحرم استعمال الهرمونات التعويضية

(١) انظر: ما أفاض به الإمام الحافظ ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل والمثلة في الجزء الأول من كتابه (الجرح والتعديل)، تصحيح وتعليق: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. ط ١، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

(٢) أي العلاج الهرموني التعويضي (HRT): يصنَّع الجسم البشري هرمونات أنثوية هي الإستروجين والبروجسترون من خلايا المبيضين، وتستمر هذه الهرمونات منذ بداية البلوغ حتى توقّف الطمث. تحتاج المرأة بعدها إلى بديل؛ لتعويض الهرمونات الطبيعية المفقودة؛ فالعلاج بالإستروجين، أو بتركيبة من الإستروجين والبرجسترون؛ لتعويض نقصان هذين الهرمونين الطبيعيين بعد اليأس من الحيض. انظر: دليل صحة الأسرة (ص ١٠٦١-١٠٦٢)، صحة المرأة من جديد (ص ٧٤-٧٥، ٨٦).

(٣) قد بسطت القول في إيجابيات وسلبيات العلاج الهرموني التعويضي في بحثي الموسوم بـ (اليأس من الحيض بين الفقه والطب)، مجلة الجمعية الفقهية، العدد: ١٢، صفر/ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ، (ص ٤٥٢-٤٥٤).

للمرأة التي أصيبت بسرطان في الثدي، أو الرحم، أو مرض في القلب، أو جلطات في الأوردة العميقة، أو لديها تاريخ عائلي من تلك الحالات؛ درءاً لمفسدة تعرضها للإصابة بذلك، وهو ما يؤكد الأطباء في مثل هذه الحالات^(١)؛ وهي مفسدة يظل أثرها في الزمن ممتداً، والضرر لا يزال بالضرر.

ويجب العلاج بالهرمون البديل للمرأة التي أزيل رحمها مع المبيضين في عمر مبكر؛ درءاً لمفسدة آنية، وهي تعرضها للإصابة بهشاشة العظام^(٢) فيما لو لم تستخدم العلاج؛ ولعموم قاعدة: «إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما».

ويندب العلاج إذا لم يترتب على تركه ضرر عليها، وإنما يترتب على تركه بعض المفسد، أو تفويت بعض المصالح، ويغلب على الظن انتفاعها بالعلاج^(٣)؛ كالاستخدام قصير المدى للإستروجين - وفقاً لما ينصح به كثير من الأطباء - النساء اللاتي يعانين أعراضاً مزعجة؛ مثل: الهبات الساخنة، أو العرق الليلي، وليس لديهن تاريخ سابق من سرطان الثدي^(٤).

ومن ذلك أيضاً، آثار المفسد التي تتزايد، وتتوالد، فتأخذ حجماً كبيراً بمرور الوقت، وتترتب على عدم القول بالفحص الطبي قبل الزواج^(٥).

(١) انظر: صحة المرأة من جديد (ص ٨٨-٨٩).

(٢) لأن في ترك التداوي به إلحاق ضرر المريضة؛ كذهاب نفسها، أو تلف عضو فيها، ونحو ذلك، وبالتالي يغلب على الظن زوال الضرر. أحكام نقل أعضاء الإنسان (١/ ٥٧).

(٣) أحكام نقل أعضاء الإنسان (١/ ٥٨).

(٤) انظر: صحة المرأة من جديد (ص ٨٨-٨٩)، الإياس من المحيض بين الفقه والطب (ص ٤٥٥-٤٥٦).

(٥) انظر: مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق (ص ٨٤-٨٥، ٨٧-٨٨).

المعيار السابع: درء آكد المفسدين تحققاً:

إذا تعارضت مفسدتان وكانت إحداها محققة الوقوع، أو مظنونة ظناً راجحاً والأخرى موهومة؛ فإننا نرجح درء المفسدة المحقق وقوعها على المفسدة الموهومة، ومن ذلك: ما يحصل من خطبة المسلم على المسلم بمجرد الخطبة من المفسدة الموهومة قبل المراكنة ضرر مضطرب؛ حيث قال الإمام مالك في الضر الذي يحصل من خطبة المسلم على أخيه المنهي عنه في حديث الموطأ^(١): وتفسير قول رسول الله ﷺ - فيما نرى والله أعلم - أن يخطب الرجل المرأة فتركن إليه ويتفقان وقد تراضيا، فتلك التي نهى أن يخطبها الرجل على خطبة أخيه، ولم يعن بذلك إذا خطب الرجل المرأة فلم يوافقها أمره ولم تركز إليه ألا يخطبها أحد، فهذا باب فساد يدخل على الناس^(٢)؛ فالعمل بظاهر الحديث يجعل المرأة إذا خطبها خاطب ولم تتم خطبته أن يحظر على الرجال خطبة تلك المرأة، وفي هذا فساد للمرأة، وفساد يدخل على الناس الراغبين في تحصيل ذلك^(٣).

ومن أوضح التطبيقات المعاصرة على ذلك: الإجهاض^(٤) في حال الضرورة التي يؤكد فيها الطبيب العدل أن حياة الأم معرضة للخطر

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة (٢/ ٥٢٣)، كتاب النكاح، باب ما جاء في خطبة النساء، وهو طرف مما أخرجه البخاري في الصحيح (٩/ ١٩٨-١٩٩)، كتاب النكاح، باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع.

(٢) الموطأ (باختصار) (٢/ ٥٢٣، ٦٨٤)، وفيه تفسير الإمام مالك للضر الذي يحصل من سوم المسلم على أخيه، وانظر: فتح الباري (٩/ ١٩٩-٢٠١).

(٣) انظر: مقاصد الشريعة/ ابن عاشور (ص ٢٨٦-٢٨٧).

(٤) اتفق الفقهاء على حرمة الإجهاض بعد نفخ الروح، أي ١٢٠ يوماً، وهو مفسدة حقيقية يجب اجتنابها، إلا في حال الضرورة كما ذكر أعلاه. انظر: حاشية ابن عابدين (١/ ٢٠١)، الشرح الكبير/ الدردير (٢/ ٢٦٦-٢٦٧)، نهاية المحتاج (٨/ ٤٤٢-٤٤٣)، كشف القناع (١/ ٢٢٠)، المحلى (١١/ ٢٣٨-٢٣٩).

في حال بقاء الجنين في بطن أمه، أو أنّ ولادته تؤدي إلى فوات حياتها؛ فتعارضت حياة الأم المتيقنة مع حياة الجنين المظنونة؛ لأنّ الطفل قد يخرج من بطن أمه حيّاً وقد يخرج ميتاً، فقدّمت حياة الأم المتيقنة عليه^(١).

أمّا إذا كان الإجهاض لدرء مفسدة موهومة الوقوع فلا يجوز؛ كأن يتوهم أن الجنين قد يضر الأم فلا يجوز في هذه الحالة ارتكاب الإجهاض؛ لأنه مفسدة، في حين أن ضرر الأم مفسدة موهومة، وأشد من ذلك جرماً الإجهاض بدافع الخوف من عدم القدرة على تربية الطفل، أو الإنفاق عليه، أو تغير هندام الأم؛ فهذه مفاسد موهومة لا يجوز أن يرتكب من أجلها الإجهاض^(٢)، وكاستئصال اللوزتين، أو الزائدة الدودية في حالتها الطبيعية؛ لمفسدة موهومة؛ وهي الخوف من التهاهما مستقبلاً^(٣).

وتعاطي بعض الأشياء المحرّمة كالأدخنة وما شابهها، لمفسدة موهومة؛ وهي الاضطرار إلى ذلك بسبب ظروف العمل، والتعلل بعدم القدرة على تركها، مع أنّها مدمرة للصحة، ومضيعة للمال^(٤).

وكما إذا رأى المؤمن أهل مجلس على منكر، فعليه ألا يشيع ما رأى منهم، إلّا ما كان إفشاؤه دفعاً لمفسدة ناجزة أو متوقّعة؛ لأمره ﷺ صاحب المجلس أن يكون أميناً لما يسمعه أو يراه مما يحصل ويقع في المجلس من الأقوال والأفعال^(٥)؛ كمن قال في مجلس: أريد قتل فلان،

(١) انظر: الجامع في القواعد والضوابط والمقاصد الفقهية للنوازل والقضايا المعاصرة (ص ٥٨٤).

(٢) انظر: الشرح الكبير/ الدردير (٢/ ٢٦٦-٢٦٧)، المحلى (١١/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٣) انظر: أحكام الجراحة الطبية/ الشنقيطي (ص ١٣٧-١٣٨).

(٤) انظر: تغير الظروف وأثره في اختلاف الأحكام (ص ٣٠٤).

(٥) قال ﷺ: «المجالس بالأمانة إلّا ثلاثة مجالس سفك دم...». أخرجه أبو داود من حديث =

أو الزَّنا بفُلانة، أو أخذ مال فلان فلا يجوز للمستمع كتمه، بل عليه إفشاؤه دفعاً للمفسدة^(١).

ثامناً: تقديم درءِ المفسدةِ المجمع عليها، على درءِ المفسدةِ المختلفِ فيها^(٢):

فمن «أكره على قتل مسلم بحيث لو امتنع منه قُتل، يلزمه أن يدرأ مفسدة القتل بالصبر على القتل، لأنَّ صبره على القتل أقل مفسدة من إقدامه عليه،...، وإنما قدّم درء القتل بالصبر لإجماع العلماء على تحريم القتل^(٣) واختلافهم في الاستسلام للقتل، فوجب تقديم درء المفسدة للجمع على وجوب درئها، على درء المفسدة المختلف في وجوب درئها»^(٤).

ومن وجد من يقصد غلاماً باللواط وامرأةً بالزَّنا، فيجوزُ أن يدفع الزَّاني؛ لاتفاق العلماء على حدِّ الزَّنا^(٥) واختلافهم في حدِّ اللواط^(٦)، ولأنَّ مفسد الزَّنا لا يتحقّق مثلها في اللواط، وفي هذا نظرٌ وتأملٌ^(٧).

بخلاف ما لو «أسرَ الكفَّارُ عالماً وجاهلاً ولم يمكن إلا فكُّ أحدهما، ففيل: يقدّم الجاهل؛ لأنَّ بقاءه عندهم ربّما يجرّهُ إلى دخوله معهم،

= جابر بن عبد الله في السنن (١٨٩/٥)، كتاب الأدب، باب في نقل الحديث، وأشار المحقق إلى أنَّ في إسناده عبد الله بن نافع الصائغ مولى بني مخزوم، وفيه مقال.

(١) انظر: عون المعبود (٤٨٦٩).

(٢) انظر: قواعد الأحكام (٧٩/١).

(٣) انظر: المغني (٣١٩/٩).

(٤) قواعد الأحكام (٧٩/١)، فقه الموازنة بين التّظريّة والتّطبيق (ص ١٤٩).

(٥) انظر: الإجماع/ لابن المنذر (ص ٦٩).

(٦) تقدّم من البحث (ص ٥١)، هامش (٧).

(٧) ويجوز أن يبدأ بدفع اللّا ئط لأنَّ جنسه لم يحلّ قطّ، ولما فيه من إذلال الذّكور وإبطال شهامتهم، ويجوز أن يتخيّر في ذلك. قواعد الأحكام (٧٦/١)، وينظر: طريقة الخلاف بين الأسلاف (ص ٢٢٩-٢٣١).

وبقاء العالم عندهم ربّما يجثُر إلى انقيادهم إلى الحقّ بيان الأدلّة، وقيل: يقدّم العالم؛ لعموم نفعنا به»^(١).

المطلب الثاني

طريق التخيير

إنَّ «الوقوف على تساوي المفاسد وتفاوتها عزّة ولا يهتدي إليها إلّا من وفقه الله تعالى، والوقوف على التّساوي أعزُّ من الوقوف على التّفاوت، ولا يمكن ضبط المصالح والمفاسد إلّا بالتّقريب»^(٢)، فإذا تساوت المفاسد وتعدّر الجمع والترجيح بينها تخيّرنا في العمل بواحد منهما بالتّقديم والتّأخير، بعد استفراغ الوسع في تحصيل مرجّح ما ثم العجز عن تحصيله؛ للتّنازع بين المتساويين^(٣)، والقول بالتّخيير، إنّما هو اضطرار؛ حيث لم يبق من سبيل إلى الترجيح والتّغليب^(٤).

ومن أمثلة ما يتخيّر فيه:

أحدها: إذا أكره إنسانٌ على إفساد درهمٍ من درهمين، لرجل أو رجلين فإنّه يتخيّر في إفساد أيّهما شاء.

الثّاني: لو أكره بالقتل على إتلاف حيوانٍ محترم من حيوانين يتخيّر بينهما؛ لأنّه لا بد من إتلاف أحدهما وقايةً لنفسه وكلاهما سواء^(٥).

الثالث: لو أكره على شرب قدح خمر من قدحين تخيّر بينهما؛ لأنّه لا بد له من شرب أحدهما وقايةً لنفسه وكلاهما سواء.

(١) المنثور (١/ ٣٩٠).

(٢) قواعد الأحكام (١/ ٢٠).

(٣) انظر: قواعد الأحكام (١/ ٧٩)، القواعد/ الحصني (١/ ٣٥٢)، درر الحكام (١/ ٤١)، مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام (٢٥١)، شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٤٠٥).

(٤) التّقريب والتّغليب/ الريسوني (ص ٣٧٥).

(٥) قواعد الأحكام (١/ ٨٢)، مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام (ص ٢٢٩).

الرَّابِع: لو وجدَ كافرين قوَّيين أيَّدِين في حالِ المِبارزة؛ تَخَيَّرَ في قتل أيَّهما شاء، إلَّا أن يكونَ أحدهما أعرَفَ بمكايدِ القتالِ والحروبِ، وأضرَّ على أهلِ الإسلامِ فإنَّه يقدِّمُ قتلهُ على قتلِ الآخرِ؛ لعظمِ مفسدةِ بقاءه. بل لو كانَ ضعيفاً وهو أعرَفُ بمكايدِ الحروبِ والقتالِ قدَّمَ قتلهُ على قتلِ القويِّ؛ لما في إبقائه من عمومِ المفسدة^(١).

الخامس: لو ركبَ رجلٌ في سفينةٍ فاحترقت تلكَ السفينةُ، فهو مخيَّرٌ بينَ أن يبقى في السفينةِ وبينَ أن يلقيَ بنفسه إلى البحرِ؛ لتساويِ المحظورين. على أنَّه لا يعدُّ في كلا الحالينِ منتحراً، ولا يكونُ أثماً^(٢).

السادس: إن حصل للمرأة «ضررٌ بكلٍّ من إقامتها في دار الحرب وخروجها دون رفقة مأمونة خيَّرت إن تساوى الضرران»^(٣).

المطلب الثالث

طريق التوقف

يسلك هذا الطريق عند الجهل بترجيح بعض المفاصد على بعض، أو عند تساويها^(٤). ومن أمثلة ما يتوقف فيه:

المثال الأول: إذا وقع رجلٌ على أطفال المسلمين، إن أقامَ على أحدهم قتلهُ، وإن انفتل^(٥) إلى آخر من جيرانه قتلهُ، فقد قيل: ليس في هذه المسألة حكمٌ شرعيٌّ، وهي باقيةٌ على الأصل في

(١) قواعد الأحكام (١/٨٣).

(٢) درر الحكام (١/٤١)، المادة: (٢٨)، نظرية التقريب والتغليب/ الريسوني (ص ٣٧٥).

(٣) فإن خيف أحدهما ارتكبتُهُ. حاشية الدسوقي (٢/٩).

(٤) انظر: قواعد الأحكام (١/٤١، ٧٩)، القواعد/ الحصني (١/٣٥٢)، مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام (ص ٢٥١).

(٥) انفتل: انصرف. لسان العرب (ف.ت.ل) (١١/٥١٤).

انتفاء الشرائع قبل نزولها، فإنَّ الشريعة لم ترد بالتَّخيير بين هاتين المفسدتين^(١).

المثال الثاني: إذا اغتلم البحر^(٢) بحيث علم ركبَان السَّفينة أنَّهم لا يخلصون إلاَّ بتغريق شطر الرِّكبان لتخفَّ بهم السَّفينة، فلا يجوزُ إلقاء أحد منهم في البحر بقرعة ولا غيرها؛ لأنَّهم مستوون في العصمة، وقتل من لا ذنب له محرَّم، وإن أدَّى ذلك إلى إهلاك الجميع^(٣).

ويتخرَّج على ذلك: ما إذا أشرفت سفينة على الغرق، أو طائرة على السقوط، وليس معهم إلا عدد محصور من بزات الإنقاذ، أو أطواق النجاة، أو المظلات^(٤).

المثال الثالث: لو ابتلي النَّاس بتولية امرأة أو صبيٍّ مميَّز يرجع إلى رأي العقلاء: فهل ينفذُ تصرُّفهما العامُّ في ما يوافق الحقَّ؛ كتجنيد الأجناد، وتولية القضاة والولاة؟ ففي ذلك وقفة^(٥).

المثال الرَّابع: إذا ألقى في السَّفينة نارٌ، واستوى الأمران في الهلاك -أي المقام في النَّار وإلقاء النَّفس في الماء-^(٦)، فعند الإمام أحمد: التوقف^(٧).



(١) انظر: قواعد الأحكام (١/٨٢)، القواعد/الحصني (١/٣٥٢).

(٢) هاج واضطربت أواجه. انظر: لسان العرب (١٢/٤٣٩).

(٣) انظر: قواعد الأحكام (١/٨٢)، القواعد/الحصني (١/٣٥٢).

ولو كان في السَّفينة مالٌ أو حيوانٌ محترَّم لوجب إلقاء المالِ ثمَّ الحيوانِ المحترَّم. لأنَّ المفسدة في فوات الأموال والحيوانات المحترمة أخفُّ من المفسدة في فوات أرواح النَّاس. (٤) وفي الجامع في القواعد والضوابط والمقاصد الفقهية: يقرعوا فيما بينهم. لمزيد من التفصيل، ينظر: (٢/٦١٤-٦١٥).

(٥) قواعد الأحكام (١/٧٣)، مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام (نقلًا عنه) (ص ٢٥١).

(٦) لأن إقامتهم في النَّار سبب مهلك لا انفكاك عنه، وكذلك إغراق أنفسهم في الماء لا انفكاك عنه. قواعد الأحكام (١/٨٥).

(٧) انظر: القواعد/لابن رجب (ص ٢٤٧)، القاعدة (١١٢)، وينظر أيضًا: المنشور (١/٣٥٠).

المبحث الثالث

القواعد الفقهية المتعلقة بالموازنة بين المفاسد

يكشف هذا الفصل جانباً آخر من جوانب الموازنة بعد تطبيق المعايير المشار إليها آنفاً، مما قرره الفقهاء في أمهات القواعد الفقهية من القواعد الخاصة بالموازنة بين المفاسد التي تضبط وتوضح معالم الموازنة بين المفاسد وتنظم آثارها، ومن أهم هذه القواعد هي:

المطلب الأول

الضرر لا يزال بمثله

هذه القاعدة مقيّدة لقاعدة: (الضررُ يزال)^(١).

ومفهومها: أن الضرر مهما كان واجب الإزالة؛ فإنّ إزالته إما بلا ضرر أصلاً أو بضرر أخف منه، كما هو مقتضى قاعدة (الضرر الأشدُّ يزال بالأخف)، وأما إزالة الضرر بضرر مثله أو أشد فلا يجوز، وهذا غير جائز عقلاً أيضاً؛ لأن السعي في إزالته بمثله عبث.

ومن فروع هذه القاعدة:

- ما لو أكره على قتل المسلم بالقتل مثلاً لا يجوز؛ لأن هذا إزالة الضرر بضرر مثله. بخلاف أكل ماله، فإنّ إزالة الضرر بما هو أخف.

(١) انظر: شرح القواعد الفقهية/ الزرقا (١/ ١١٧).

- يحرم نقل عضو من الأعضاء الفردية في جسم الإنسان؛ كالقلب، والكبد، والدماغ، ونحوها، إلى إنسان آخر؛ لأنه يؤدي إلى هلاك محقق للإنسان المنقول منه، وهذا ضرر؛ فإنَّ أحدهما ليس أولى بالحياة في نظر الشرع من الآخر، والضرر لا يزال بالضرر^(١).
- ويحرم إجراء الجراحة الطَّبيَّة التي يترتب على فعلها ضرر أكبر من ضرر المرض الداعي للجراحة^(٢)؛ كجراحة قطع العصب للتغلب على الألم المعروفة بين الأطباء بجراحة التغلب على الألم؛ لإفضاء القطع إلى ضرر أعظم من الضرر الموجود، وكجراحة استئصال الأورام السرطانية المنتشرة في جسم المصاب؛ فإنَّ عدم الاستئصال هو المتعين؛ لفقد الفائدة المرجوة من الاستئصال لتعذره بتعدد مواضعه، إضافة إلى أن هذه الأورام قد تعود إذا استؤصلت من موضعها، وتنتهي بالمصاب إلى الموت المحقق، إضافة إلى تعذيب المصاب وتحمله عبء الجراحة وأخطارها^(٣).

المطلب الثاني

يُتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام

هذه القاعدة مقيدة لقاعدة: (الضرر لا يزال بمثله).

(١) انظر: فقه القضايا الطبية المعاصرة (ص ٤٩٠، ٤٩٨)، الضرورة وأثرها في العمليات الطبية الحديثة (ص ٧١).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ بحث زراعة الأعضاء واسع ومتشعب، وقد فصل العلماء في حكم زراعة كل عضو على حده، ومن ذلك: «أحكام نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي»، أصله رسالة دكتوراه. تأليف: د. يوسف بن عبد الله الأحمد. المملكة العربية السعودية: كنوز إشبيليا. ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٢) انظر: الموسوعة الطبية الفقهية/ كنعان (ص ٢٣٦).

(٣) انظر: الضرورة وأثرها في العمليات الطبية الحديثة (ص ٦٨-٦٩).

ومفهومها: أنَّ أحد الضَّارين إذا كان لا يماثل الآخر لخصوص أحدهما وعموم الآخر، فيتحمل حينئذ الضَّرر الخاص لدفع الضَّرر العام.

وقد سبق ذكر بعض التطبيقات الفقهيَّة في المعيار الرابع^(١)، ومن التطبيقات المعاصرة:

- إبلاغ الطَّبيب عن طيار - أو سائق مركبة أو شاحنة أو سيارة - مصاباً بنوع من الصرع يمنعه من قيادتها، درءاً لمفسدة تعريض المجتمع أو أحد أفرادهِ للخطر^(٢)، وذلك ضرراً عاماً فيتحملُ الضَّررُ الخاصُّ لأجله.
- إذا وجد طبيب العيون ضعفاً شديداً في النَّظر عند طالب تجديد رخصة قيادة السيارة؛ بحيث لا يمكنه السياقة في زمن آمن؛ فعليه إعلام الجهة المسؤولة لتسحب منه رخصة القيادة^(٣)، وذلك ضرر له، إلاَّ أنَّه خاصٌّ؛ إذ لو ترك وشأنه لحصل ضررٌ عامٌّ، وهو تعريض المجتمع أو أحد أفرادهِ لخطر الإصابة بالحوادث المرورية.
- للطبيب أن يكشف سرَّ المريض إذا كان ممن اشتهر فسقه وعصيانهِ، وتكرر زجره ولم يتعظ، وكان داعية إلى الفساد والفجور؛ فقد سئل الإمام أحمد عن الرَّجل يعلم منه الفجور: أيجزُ به النَّاسُ؟ «قال: لا بل يسترُّ عليه، إلاَّ أن يكون داعيةً»^(٤)، أي: داعية إلى الفساد والفجور، وذلك ضرراً عاماً، فيتحمَّلُ الضَّررُ الخاصُّ لأجله.

(١) انظر: من البحث (ص ٤٩).

(٢) مسؤولية الطبيب (ص ٧٠).

(٣) المرجع السابق (ص ٧٠-٧١).

(٤) الآداب الشرعية (١/ ١٧٩)، مسؤولية الطبيب (ص ٧٢).

- التبليغ عن الأمراض السارية أو المعدية؛ حماية للمخالطين من الإصابة بالمرض، وفي هذه الحالة يقتصر الإخبار على من يمكن أن يضر أو ينتفع.

المطلب الثالث

إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما^(١)

إنّ هذه القاعدة وقاعدتا: (الضرر الأشد يزال بالأخف)، و(يختار أهون الشرّين) متحدتان، والمسمى واحد وإن اختلف التعبير، وما يتفرع على هذه القاعدة يتفرع على أخفها^(٢)، ويمكن أن يقال: إنّ التعبير: بـ(يزال)، يشير إلى تخصيصها بما إذا كان الضرر الأشد واقعاً وأمكن إزالته بالأخف^(٣)، وتخصيص هذه بما إذا تعارض الضرران ولم يقع أحدهما بعد، وهذا أحسن من دعوى التكرار؛ إذ التأسيس أولى من التأكيد إذا أمكن؛ فتأمل^(٤).

ومفهومها: أنّه إذا تعارضت مفسدتان، إحداهما أكثر فساداً وأعظم ضرراً، واضطر المكلف إلى فعل واحدة؛ فإنّ قواعد الشرّعة ومقاصدها تدفع العليا بالتزام الدنيا الأقل ضرراً ومفسدة^(٥)؛ «لأنّ مباشرة الحرام لا تجوز إلا للضرورة، ولا ضرورة في حقّ الزيادة»^(٦).

(١) بسط القول في صيغ هذه القاعدة: قندوز محمد الماحي في كتابه: قواعد المصلحة والمفسدة عند شهاب الدين القرافي من خلال كتابه الفروق (ص ٢٣٤)، هامش (١)، وقد تقدّم توثيق القاعدة.

(٢) انظر: شرح القواعد الفقهية/ الزرقا (ص ٢٠١).

(٣) كما في الأمثلة المسوقة فيها عنده. انظر: شرح القواعد الفقهية/ الزرقا (ص ١٩٩-٢٠٠).

(٤) انظر: شرح القواعد الفقهية/ الزرقا (ص ٢٠١).

(٥) انظر: قواعد المصلحة والمفسدة عند شهاب الدين القرافي من خلال كتابه الفروق (ص ٢٣٤).

(٦) تبين الحقائق (١/ ٩٨).

ومن فروعها:

- جواز الخلع في الحيض؛ لأنَّ إنقاذها من سوء العشرة والمقام مع من تكرهه وتبغضه مقدّم على مفسدة تطويل العدة عليها^(١).
- ترك دفن الميت بغير كفن - في الأصح عند الشافعية وهو وجه عند الحنابلة-؛ لأنَّ مفسدة هتك حرمة أشد من مفسدة عدم تكفينه، ولأنَّ القصد بالكفن السّر وقد حصل بالتّراب؛ فاكتمى بستر القبر حفظاً لحرمة^(٢).
- جواز شق بطن الميتة لإخراج الولد إذا كانت ترجى حياته؛ لأنَّ مفسدة شق بطن الحامل - لما فيه من انتهاك لحرمتها - أخف من مفسدة موت الجنين داخل بطنها، فإنَّها أعظم^(٣).
- قطع اليد المتأكلة لبقاء النّفس؛ لأنَّ مفسدتها أعظم وأشمل^(٤).
- إباحة التداوي بالنّجاسات للحاجة، إذا لم يوجد من الأدوية الطاهرة ما يقوم مقامها^(٥)؛ «لأنَّ مصلحة العافية والسّلامة أكمل من مصلحة اجتناب النّجاسة»^(٦).
- ما مثّله آناً في التّنظير بمنع إعادة عضو استؤصل في حدٍّ أو قصاص، لدرء أكبر المفسدتين قدراً^(٧).

(١) وبه قال جمهور العلماء، بخلاف المالكية. انظر: البحر الرائق (٣/ ٢٥٧)، التاج والإكليل (٥/ ٣٠٤)، المنشور (١/ ٣٥٠)، المغني (٨/ ١٧٥).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٢/ ١٤٠)، المغني (٢/ ٤١٦)، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (ص ٢٣٨).

(٣) انظر: قواعد الأحكام (١/ ٨٧)، شرح القواعد الفقهية/ الزرقا (ص ٢٠٢)، الضرورة وأثرها في العمليات الطبية الحديثة (ص ٩٨).

(٤) الفروق (١/ ٢١١) الفرق: (٣٨).

(٥) انظر: المجموع (٩/ ٥٣).

(٦) قواعد الأحكام (١/ ٨١).

(٧) انظر من البحث (ص ٥٠).

- نكاح الأحرار الإماماء مفسدة محرمة؛ لما فيه من تعريض الأولاد للرق في هذا النوع من الزواج؛ لكنه جائز عند خوف العنت وفقد الطول^(١)، دفعا لمفسدة وقوع التائق في الزنا الموجب في الدنيا للعار وفي الآخرة لعذاب النار^(٢).
- جواز الانتحار خوفاً من إفشاء الأسرار، لتأكده من أن الكفار سيحصلون على الأسرار ويظفرون بالمسلمين، أو يعظمون نكابتهم فيهم^(٣).



(١) طول الحرّة: ما فضل عن كفايته وكفى صرفه إلى مؤن نكاحه - أي القدرة على المهر -، وقيل الطول: الغنى. انظر: المغرب (٢/ ٢٨).

(٢) قواعد الأحكام (١/ ٩١ - ٩٢).

(٣) انظر: الموسوعة الفقهية (٦/ ٢٨٦).

ولا يوجد نص صريح في كتب الفقه، وقد يشبه هذه الحالة في موازنة الضررين، جواز قتال الكفار إذا ترسوا بالمسلمين ولو تأكدوا أن المسلمين سيقتلون معهم، عند جمهور الفقهاء؛ ففي الترس قتل المسلم بواسطة الغير، وفي الانتحار قتل المسلم نفسه.

الخاتمة

وفيها أذكر أهم النتائج والتوصيات:

أما النتائج، فمنها:

١. إن من الأمور المهمة للباحث في فقه الموازنات معرفة كيفية التعامل مع المفسد المتعارضة؛ لأنَّ الأصل في المفسد درؤها جميعاً، وتجنبها كاملةً، ولكن الإنسان قد يقع في ضرورة أو حاجة شديدة تلجئه إلى فعل مفسدة لكي يتجنب بها مفسدة أخرى، ولتحديد أيِّ المفسدتين أولى بالفعل وأيها أولى بالتَّرك لا بد له من الموازنة بينهما؛ ليدراً المفسدة الكبرى بفعل المفسدة الصغرى، وذلك يحتاج إلى تأنٍّ في تقدير المفسدة، والآثار المترتبة عليها.

٢. في كتب الفقه مسائلٌ منثورةٌ في الموازنة بين المفسد المتعارضة، وفي مثل هذه المسائل ما له صلة بالرؤية المرتبطة بالواقع المعاصر، التي تستدعي معها فتح بابٍ كان يصعبُ الولوج فيه لولا تمهيد الفقهاء القدماء الطريق؛ نحو: تحريم الخمر. كما اشتمل البحث على الرؤية المعاصرة لبعض القضايا المستجدة في الموازنة بين المفسد؛ نحو: تأجير الأرحام، والبصمة الوراثية، والفحص الطبي قبل الزواج، وغيرها مما طرق في البحث.

٣. فقه الموازنة بين المفاسد يمثل المنهجية المنضبطة التي يزال بها الإشكال ويدفع بها التعارض لما قد يطرأ على الإنسان من ظروف تجعله لا يستطيع أن يترك مفسدة إلا إذا ارتكب أخرى؛ ليقدر ما يجب فعله في هذه الحالات عند تفاوت المفاسد في جنسها تفاوتاً تنبئ عنه آثار الأفعال المشتملة على المفاسد في خرم المقاصد الشرعية والكليات الضرورية، أو الحاجية، أو بعض التحسينية القريبة من الحاجية، وتنبئ عنه أيضاً مقادير أثرها من الإضرار والإخلال في أحوال الأمة بكثرة ذلك وقلته، وانتشاره وانزوائه، وطول مدته وقصرها، مع اختلاف العصور والأحوال؛ فكلما عظم خطر المفسدة المتذرّع إليها: مرتبة، أو نوعاً، أو مقداراً، أو أثراً، كانت الحاجة إلى فقه الموازنة أمس...

٤. لا بد من معرفة الشروط الدافعة إلى فعل المفسدة؛ وإلا ستهي المسألة إلى أن يرتكب الشخص المفسدة الموافقة لهواه، فتكون سبباً للضلال، أو يرتكب المحترّم على الرغم من وجود البديل المباح، أو أن يدفع ضرراً عن نفسه بإضرار الغير، ونحو ذلك مما بيناه في البحث.

٥. يكشف البحث أيضاً عن جانب آخر مما قرره الفقهاء في أمهات القواعد الفقهية من القواعد الخاصة بالموازنة بين المفاسد، التي تضبط وتوضح معالم الموازنة بين المفاسد وتنظم آثارها، ومن أهم هذه القواعد: (الضرر لا يزال بالضرر)، و(يُحمّل الضرر الخاص لدفع الضرر العام)، و(إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما).

من التوصيات:

إنّ موضوع هذا البحث كالصعود إلى الجبال الشاهقة؛ ويحتاج من طالب العلم دربةً وممارسة؛ لقطف ثماره اليانعة، التي غرس بذورها مشايخنا الأفاضل في كتبهم القيّمة، وطلبة العلم في الدراسات العليا، ولذا توصي الباحثة بما يأتي:

١. العناية والاهتمام بالتنظير الفقهي، والتطبيقات المعاصرة؛ بالدراسة والتحليل خارج الإطار التقليدي في كتابة الفقه والأصول.

٢. العكوف على كتابة بحث (الموازنة بين المفاصد المتعارضة تأصيلاً وتطبيقاً) في مؤلف علمي ضخّم، يتناول بالتفصيل جميع جوانب هذا الموضوع، التي لم تستوعبها هذه الورقات المتواضعة، ولعل إشارتي إلى ذلك جاءت في أثناء الكتابة لتوضح المطلوب؛ كقولي: «قسّم العز بن عبد السلام المفاصد أقساماً عديدة؛ لاعتبارات، حتى يحذرّها الناس، وبسط القول فيها الدكتور عمر بن صالح بن عمر في كتابه: (مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام)»، وقولي: «بسط الدكتور عمر ابن صالح بن عمر القول في ضوابط الكشف عن المفاصد، وطريق إثباتها»، ونحو ذلك.

٣. القيام ببحث فقه الموازنات، أو الموازنة بين المصالح، أو بين المصالح والمفاصد، أو المفاصد المتعارضة؛ من خلال التطبيقات الفقهية والمعاصرة المندرجة تحت باب من أبواب الفقه، ودراستها وتحليلها، في أبواب الفقه المختلفة؛ مما يضيف عليها ثوباً جديداً.

٤. إنشاء موسوعة لفقه الموازنات؛ من خلال دمج التطبيقات على النحو المعمول به في الموسوعة الفقهية، أو الموسوعة الطبية.

٥. عقد العديد من المؤتمرات والندوات في فقه الأولويات، وفقه الواقع، وفقه الأقليات، وفقه البيئة. على أن يعطى الوقت الكافي؛ لتؤتي هذه المؤتمرات ثمارها.

وفي الختام: أحمد الله على آلائه ونعمه. اللهم لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



فهرس المصادر والمراجع:

أولاً: المطبوعة:

١. القرآن الكريم.
٢. الإجماع. ابن المنذر، ت ٣١٨هـ، ط ١، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان. علاء الدين، علي بن بلبان الفارسي، ت ٧٣٩هـ، قدم له وضبطه: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٤. أحكام الجراحات الطبية والآثار المترتبة عليها. إعداد: د. محمد بن محمد المختار بن أحمد مزيد الجكني الشنقيطي، ط ٣، الشارقة، مكتبة الصحابة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٥. الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي. د. محمد خالد منصور، دار النفائس، الأردن، عمان، ط ٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٦. أحكام القرآن. أبو بكر، أحمد بن علي الرازي، الجصاص، ت ٣٧٠هـ، دار الفكر.
٧. أحكام المسابقات في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة. عبد الصمد بن محمد بلحاجي، إشراف: أ. د. محمد خير هيكل، عمان، دار النفائس، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٨. أحكام نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي. د. يوسف بن عبد الله بن أحمد الأحمدي، دار كنوز إشبيلية، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٩. الآداب الشرعية والمنح المرعية. لشمس الدين، أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، ت ٧٦٣هـ، ط ٢، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٠. أسنى المطالب في شرح روض الطالب. أبو يحيى زكريا الأنصاري، ت ٩٢٥هـ، دار الكتاب الإسلامي.
١١. الأشباه والنظائر. أبو النصر، تاج الدين، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت ٧٧١هـ، تحقيق: الشيخ أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
١٢. الأشباه والنظائر. لأبي عبد الله، محمد بن عمر بن مكّي، المعروف بابن الوكيل، ت ٧١٦هـ، تحقيق ودراسة: د. أحمد بن محمد العنقري، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٣. الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان. زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم، ت ٩٧٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٤. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية. جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي، ت ٩١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٥. الإشراف على نكت مسائل الخلاف. القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادى المالكي، قارن بين نسخته وخرج أحاديثه وقدم له: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٦. أصول الفقه. عبد الوهاب خلاف، مكتبة الدعوة الإسلامية، ط ٨.
١٧. إعلام الموقعين عن رب العالمين. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، حققه: محمد محي الدين عبد الحميد.
١٨. إعمال القواعد الفقهية في الاجتهاد المعاصر لاستنباط الأحكام المستجدة. إعداد: أ. د. محمد بن زين العابدين رستم، ضمن بحوث ندوة: (نحو منهج علمي أصيل لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة)، مركز التميز البحثي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٣-١٤ / ٥ / ١٤٣١هـ.
١٩. إكمال المعلم. الإمام الحافظ أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، ت ٥٤٤هـ تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٠. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. لعلاء الدين، أبو الحسن، علي بن سليمان المرداوي، ت ٨٨٥هـ، صححه وحققه: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢١. الإيساس من المحيض بين الفقه والطب. د. هالة بنت محمد بن حسين جستنية، مجلة الجمعية الفقهية، العدد (١٢)، صفر/ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ.
٢٢. إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك. أبو العباس، أحمد بن يحيى الونشريسي، ت ٩١٤هـ، تحقيق: أحمد بوطاهر الخطابي، طبع بإشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، مطبعة فضالة، المحمدية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٢٣. البحر المحيط في أصول الفقه. بدر الدين، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي، ت ٧٩٤هـ، تحرير: د. عبد الستار أبو غدة، ود. عمر سليمان الأشقر، وراجعته: د. محمد سليمان الأشقر، والشيخ عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع بالغردقة، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢٤. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. علاء الدين أبوبكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء، ت ٥٨٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢٥. البصمة الوراثية وأثرها على الأحكام الفقهية (دراسة فقهية مقارنة). خليفة علي الكعبي، دار النفائس، عمان، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
٢٦. تاج العروس من جواهر القاموس. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بـ (مرتضى) الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٢٧. التاج والإكليل لمختصر خليل. أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، الشهير بـ (المواق)، ت ٨٩٧هـ، مطبوع بهامش مواهب الجليل، ط ٢، دار الفكر، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٢٨. تاريخ قضاة الأندلس، (أو المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا). لأبي الحسن النباهي الأندلسي، ت ٧٩٣هـ، ضبطته وشرحته وعلقت عليه وقدمت له ورتبت فهارسه: د. مريم قاسم الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٢٩. تأصيل فقه الموازنات. عبد الله الكمال، بيروت - لبنان، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٣٠. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق. فخر الدين عثمان بن علي الزليعي، ت ٧٤٣هـ، ومعه حاشية الشلبي على تبين الحقائق، ط ١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، المحمدية، ١٣١٥هـ، أعيد طبعه بالأوفست، ط ٢، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، مطابع الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، [ت: ن].
٣١. التخريج عند الفقهاء والأصوليين (دراسة نظرية تطبيقية تأصيلية). د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٤هـ.
٣٢. ترتيب الفروق واختصارها. أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم البقوري، ت ٧٠٧هـ، تحقيق: أ. عمر بن عباد، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٣٣. تعجيل الزكاة رؤية فقهية مقارنة ومعاصرة. د. هالة بنت محمد بن حسين جستن، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد (٢٤)، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
٣٤. تغير الظروف وأثره في اختلاف الأحكام في الشريعة الإسلامية. أ. د. محمد قاسم المنسي، دار السلام، القاهرة - الإسكندرية، ط ١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
٣٥. تقريب التهذيب. شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، قدم له دراسة وافية وقابله بأصل مؤلفه مقابلة دقيقة: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب - سورية، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٣٦. التقرير والتحجير على تحرير الإمام الكمال بن الهمام في علم الأصول الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية. ابن أمير الحاج، ت ٨٧٩هـ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، المحمدية، مصر، ط ١، ١٣١٦هـ، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٣٧. تلخيص الخير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، عني بتصحيحه وتنسيقه والتعليق عليه: السيد عبد الله هاشم الياني المدني، الحجاز - المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
٣٨. تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية. المالكي محمد علي بن حسين المكي، مطبوع بهامش كتابا: الفروق، وإدراة الشروق على أنواء الفروق، بيروت، عالم الكتب.

٣٩. تيسير التحرير على كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحات الحنفية والشافعية. محمد أمين، المعروف بـ (أمير بادشاه)، دار الفكر.
٤٠. الجامع لأحكام القرآن. أبو عبد الله، محمد الأنصاري القرطبي، ت ٦٧١ هـ، ط ٢، [بيانات النشر: من دون].
٤١. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت ٣١٠ هـ، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
٤٢. الجامع في القواعد والضوابط والمقاصد الفقهية للنوازل والقضايا المعاصرة. أ. د. محمد نعيم محمد هاني الساعدي، دار السلام، مصر، ط ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٤٣. حاشية ابن عابدين. محمد أمين بن عمر، المعروف بـ (ابن عابدين)، ت ١٢٥٢ هـ، دار إحياء التراث العربي، ودار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٤٤. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. شمس الدين، محمد بن عرفة الدسوقي، ت ١٢٣٠ هـ، مطبوع مع الشرح الكبير للدردير، دار الفكر.
٤٥. حاشية عميرة على شرح المحلي على المنهاج. شهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بـ (عميرة)، ت ٩٥٧ هـ، مطبوع بهامشه: شرح المحلي على المنهاج، دار الفكر، بيروت.
٤٦. حاشية قليوبي على شرح المحلي على المنهاج. شهاب الدين، أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري، ت ١٠٦٩ هـ، مطبوع بهامشه: شرح المحلي على المنهاج، دار الفكر، بيروت.
٤٧. الحدود في الأصول (الحدود والمواضع). لأبي بكر، محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، ت ٤٠٦ هـ، قرأه وقدم له وعلق عليه: محمد السليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩ م.
٤٨. درر الحكام في شرح غرر الأحكام. محمد بن فرموزا منلا خسرو، دار إحياء الكتب العربية.
٤٩. دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة. أ. د. عمر سليمان الأشقر وأ. د. محمد عثمان شبير ود. عبد الناصر أبو البصل ود. عارف علي عارف ود. عباس أحمد الباز، دار النفائس، الأردن، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٥٠. دليل صحة الأسرة. هارفارد، إصدار كلية طب هارفارد، مكتبة جرير، ط ١، ٢٠٠٢ م.
٥١. الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب. لإبراهيم بن نور الدين، المعروف بـ (ابن فرحون المالكي)، ت ٧٧٩ هـ، دراسة.
٥٢. زاد المعاد في هدي خير العباد. شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، المعروف بـ (ابن قيم الجوزية)، ت ٧٥١ هـ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط ٧، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٥٣. الزواجر عن اقتراف الكبائر، الشهاب أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر المكي الهيثمي، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٥٤. سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام. محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني، ت ١١٨٢ هـ، صححه وعلق عليه وخرّج أحاديثه: فواز أحمد زمرلي وإبراهيم محمد الجمل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م.
٥٥. سنن ابن ماجه. أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت ٢٧٥ هـ، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٥٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، ت ١٠٨٩ هـ، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٠٩ هـ-١٩٨٨ م.
٥٧. شرح الجلال على متن جمع الجوامع. جلال الدين، محمد بن أحمد المحلي، ت ٨٦٤ هـ، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م.
٥٨. شرح الكوكب المنير، المسمى بمختصر التحرير. الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوح الحنبلي المعروف بـ (ابن النجار)، ت ٩٧٢ هـ، تحقيق: د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧ م.
٥٩. شرح المحلي على المنهاج. جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، ت ٨٦٤ هـ، مطبوع بهامش حاشيتان: الأولى: لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري، ت ١٠٦٩ هـ، والثانية: لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بـ (عميرة)، ت ٩٥٧ هـ، دار الفكر، بيروت.
٦٠. شرح صحيح مسلم. الإمام محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، ت ٦٧٦ هـ، دار الفكر، ١٤٠١ هـ-١٩٨١ م.
٦١. شرح القواعد الفقهية. الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩ م.
٦٢. صحة المرأة من جديد. بنسون ود. كلير وسواسن ود. ليسلي، ترجمة: د. عبد التواب حسن ود. سمر العسلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٦٣. صحيح البخاري. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت ٢٥٦ هـ، مطبوع مع فتح الباري، رقم أبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قرأ أصله تصحيحاً وأشرف على مقابلة نسخة المطبوعة والمخطوطة: عبد العزيز بن باز، دار الفكر، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
٦٤. صحيح مسلم. أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ت ٢٦١ هـ، وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وتصحيحه وترقيمه وعد كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي مع زيادات عن أئمة اللغة: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
٦٥. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثهم وفقهائهم وأدبائهم. أبو القاسم خلف ابن عبد الملك، المعروف بـ (ابن بشكوال)، ت ٥٧٨ هـ، عني بنشره وصححه: السيد عزت العطار الحسني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٤ ع/١٩٩٤ م.

٦٦. الضرورة وأثرها في العمليات الطبية الحديثة (دراسة فقهية مقارنة). عادل شعبان إبراهيم، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٦٧. ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية. د. محمد سعيد رمضان البوطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٦٨. طبقات الشافعية. أبو النصر تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، ت ٧٧١هـ، تحقيق: محمد محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
٦٩. طريقة الخلاف بين الأسلاف. علاء الدين محمد بن عبد الحميد الأسمندي السمرقندي، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٧٠. الفتاوى الكبرى. أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، ت...، دار الكتب العلمية.
٧١. فتح الباري: شرح صحيح البخاري. أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، رقم أبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قرأ أصله تصحيحاً وأشرف على مقابلة نسخة المطبوعة والمخطوطة: عبد العزيز بن باز، دار الفكر، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
٧٢. الفروق: المسمى أنوار البروق في أنواء الفروق. شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس ابن عبد الرحمن الصنهاجي، المشهور بـ (القرافي)، ت ٦٨٤هـ، بيروت، عالم الكتب.
٧٣. الفروق للكرائسي. أسعد بن محمد بن الحسين النيسابوري الحنفي، ت ٥٧٠هـ، حققه: د. محمد طوموم، راجعه: د. عبد الستار أبو غدة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٧٤. فقه الأولويات في ظلال مقاصد الشريعة الإسلامية. د. عبد السلام عيادة علي الكربولي، دمشق، دار طيبة، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٧٥. فقه الموازنات بين المصالح الشرعية. عبد الله الكمال، بيروت - لبنان، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٧٦. فقه الموازنات بين النظرية والتطبيق. ناجي إبراهيم السويد، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٧٧. الفوائد في اختصار المقاصد. عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، تحقيق: إياد خالد الطباع، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ.
٧٨. القواعد. أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ، ت ٧٥٨هـ، تحقيق ودراسة: أحمد ابن عبد الله بن حميد، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
٧٩. القواعد. لأبي الفرج، عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، دار الفكر.

٨٠. القواعد. أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن، المعروف بـ (تقي الدين الحصني)، ت ٨٢٩هـ، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٨١. قاعدة الجبر وتطبيقاتها في فقه العبادات. هالة محمد حسين جستنية، أصل هذا الكتاب رسالة علمية نالت بها المؤلفة درجة الماجستير من قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة بدرجة امتياز مع التوصية بطبعه في ١٤١٨هـ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي - الإمارات العربية المتحدة، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٨٢. قاعدة درء المفاسد أولى من جلب المصالح (دراسة تحليلية). محمد أمين السهيلي، مصر، دار السلام، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٨٣. قواعد الأحكام في إصلاح الأنعام. أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، ت ٦٦٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٨٤. القواعد الفقهية (مفهومها، نشأتها، تطورها، دراسة مؤلفاتها، أدلتها، مهمتها، تطبيقاتها). علي أحمد الندوي، قدم لها: مصطفى الزرقا، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٨٥. قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي. د. محمد الروكي، دار القلم، دمشق، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٨٦. القواعد الفقهية الكلية الخمس الكبرى وبعض تطبيقاتها على مجتمعنا المعاصر. محمد ابن مسعود بن سعود العميري الهذلي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٨٧. القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة. أ. د. محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٨٨. قواعد المصلحة والمفسدة عند شهاب الدين القرافي من خلال كتابه (الفروق). قندوز محمد الماحي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٨٩. قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي عرضاً ودراسة وتحليلاً. د. عبد الرحمن إبراهيم زيد الكيلاني، دار الفكر، دمشق - سورية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٩٠. كشف القناع عن متن الإقناع. الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، ت ١٠٥١هـ، راجعه وعلق عليه: الشيخ هلال مصيلحي مصطفى هلال، بيروت - لبنان، دار الفكر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٩١. لسان العرب. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، ت ٧١١هـ، دار الفكر، بيروت.

٩٢. المبسوط. شمس الدين محمد بن أحمد السرخسي، ت ٤٨٣هـ، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٩٣. المجموع شرح المذهب. محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، ت ٦٧٦هـ، دار الفكر.
٩٤. المجموع المذهب في قواعد المذهب. صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلائي، ت ٧٦١هـ، تحقيق: محمد الشريف، وزارة الأوقاف الكويتية، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٩٥. المحلى بالآثار. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ت ٤٥٦هـ، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٩٦. مختصر تفسير ابن كثير. اختصار وتحقيق: محمد علي الصابوني، دار القرآن، بيروت، ط ٧، ١٤٠٢هـ-١٩٨١م.
٩٧. المدخل. أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري القبيلي الفاسي، ت ٧٣٧هـ، دار الفكر.
٩٨. مختصر أحكام النظر بحاسة البصر. أبو العباس أحمد القباب الفاسي، ت ٧٧٨هـ، دراسة وتحقيق: أ. د. محمد أبو الأجنان، التوبة، الرياض، مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٩٩. المراسيل. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، ت ٢٧٥هـ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٠٠. المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية. د. محمد بن عبد الجواد حجازي التنشة، إصدارات الحكمة، بريطانيا، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٠١. مسائل في الفقه المقارن. د. عمر سليمان الأشقر ود. ماجد أبو رخيعة ود. محمد عثمان شير ود. عبد الناصر أبو بصل، دار النفائس، الأردن، ط ٤، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١٠٢. مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق. أسامة عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، ط ٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
١٠٣. المستصفي من علم الأصول. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ١٣٢٢هـ، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٠٤. مسؤولية الطبيب بين الفقه والقانون. د. حسان شمسي باشا ود. محمد علي البار، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
١٠٥. مشارق الأنوار على صحاح الآثار. أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي المالكي، ت ٥٤٤هـ، المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.
١٠٦. المصنف في الأحاديث والآثار. عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي، ت ٢٣٥هـ، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٠٧. المعالم الأثرية في السنة والسيرة. محمد محمد حسن شراب، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
١٠٨. معالم السنن. أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي، ت٣٨٨هـ، مطبوع مع مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري، ومعه تهذيب الإمام ابن القيم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٣٦٧هـ.
١٠٩. معجم لغة الفقهاء (عربي - انكليزي - عربي - فرنسي). أ.د. محمد رواس قلعجي، دار النفائس، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
١١٠. المغرب في ترتيب المغرب. لأبي الفتح، ناصر الدين الطرزي، ت٦١٠هـ، حققه: محمود فاختوي وعبد الحميد مختار، دار الاستقامة، مكتبة أسامة بن زيد، حلب - سورية، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
١١١. مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج. شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، ت٩٧٧هـ، مع تعليقات للشيخ جويلي بن إبراهيم الشافعي، دار الفكر.
١١٢. المغني. الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، ت٦٢٠هـ، ومعه: الشرح الكبير على متن المقنع، طبعة منقحة مرقمة المسائل والفصول طبقاً للمعجم الصادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
١١٣. مقاصد الشريعة الإسلامية. فضيلة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار النفائس، الأردن، ط٢، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
١١٤. مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية. د. محمد سعد بن أحمد اليوبي، المملكة العربية السعودية، دار الهجرة، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
١١٥. المقاصد الشرعية (تعريفها - أمثلتها - حجيتها). د. نور الدين بن مختار الخادمي، كنوز إشبيلية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١١٦. مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام. د. عمر بن صالح بن عمر، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
١١٧. مقدمة ابن خلدون. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٥م.
١١٨. المنتقى شرح موطأ الإمام مالك. أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي، ت٤٧٤هـ، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٣٢هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
١١٩. المنثور في القواعد. لبدر الدين، بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي، ت٧٩٤هـ، حققه: د. تيسير فائق أحمد محمود، راجعه: د. عبد الستار أبو غدة، مصورة بالأوفست عن الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٢٠. منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة (دراسة تأصيلية تطبيقية). د. مسفر ابن علي بن محمد القحطاني، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
١٢١. المواد المحرمة والنجسة في الغذاء والدواء بين النظرية والتطبيق. د. نزيه حماد، دار القلم، دمشق، دار البشير، جدة، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٢٢. الموازنة بين المصالح في الشريعة الإسلامية. عبد الله بن يحيى الكمالي، دار ابن حزم.
١٢٣. الموافقات. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، ت ٧٩٠هـ، تقديم: الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، مصر، دار ابن القيم، المملكة العربية السعودية، ط ٣، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٢٤. مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل. أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي، المعروف بـ (الخطاب)، ت ٩٥٤هـ، ط ٢، دار الفكر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
١٢٥. الموسوعة الطبية الفقهية. د. أحمد محمد كنعان، تقديم: د. محمد هشام الخياط، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٢٦. الموسوعة الفقهية. الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ذات السلاسل، الكويت، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ودار الصفوة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٢٧. الموطأ. مالك بن أنس، ت ١٧٩هـ، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، مصر.
١٢٨. نظرية التقريب والتغليب وتطبيقاتها في العلوم الإسلامية. أ. د. أحمد الريسوني، دار الكلمة، مصر، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٢٩. النهاية في غريب الحديث والأثر. الإمام ابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزيري، ت ٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار الفكر، بيروت - لبنان.
١٣٠. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المنوفي المصري الأنصاري الشهير بـ (الشافعي الصغير)، ت ١٠٠٤هـ، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأخيرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٣١. النوازل في الأشربة، قضايا علمية عملية يعايشها الناس في طعامهم وشرابهم ودوائهم. زين العابدين بن الشيخ بن أزوين الإدريسي الشنقيطي، تقيظ: الشيخ العلامة حمد ابن التاه، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
١٣٢. الهداية شرح بداية المبتدي. شيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، ت ٥٩٣هـ، مطبوع مع فتح القدير، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ١.
١٣٣. الهداية في تخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد). أبو الفيض أحمد بن محمد بن صديق الغماري، ت ١٣٨٠هـ، ومعه بأعلى الصفحات: بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن

- رشد (الحفيد)، قام بالتحقيق وضبط التخریجات نخبة من أهل الخبرة: يوسف عبد الرحمن مرعشلي وعدنان علي شلاق وعلي نايف بقاعي وعلي حسن الطويل ومحمد سليم إبراهيم سارة، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٣٤. الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية. د. محمد صدقي البورنو، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ٥، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
١٣٥. وسائل الأسلاف إلى مسائل الخلاف. أبوالمظفر شمس الدين يوسف بن قزأغلي المعروف بـ(سبط ابن الجوزي)، ت ٦٥٤هـ، تحقيق: سيد محمد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٣٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، ت ٦٨١هـ، تحقيق: د. إحسان عباس، إعداد الفهارس: وداد القاضي عز الدين أحمد موسى، دار الفكر، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

ثانياً: المواقع الإلكترونية:

١٣٧. فقه الموازنة بين المصالح والمفاسد ودوره في الرقي بالدعوة الإسلامية. د. حسين أحمد أبو عجوة، مؤتمر الدعوة الإسلامية ومتغيرات العصر، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الدعوة وأصول الدين، ٨-٧ ربيع الأول ١٤٢٦هـ / ١٦-١٧ أبريل ٢٠٠٥م.
- <http://osool.iugaza.edu.ps/LinkClick.aspx?fileticket=yoHZSyCPmaM%3D&tabid=3106>
١٣٨. منهج فقه الموازنات في الشرع الإسلامي (دراسة أصولية). د. حسن سالم الدوسي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، المجلد (١٦) العدد (٤٦) ٢٠٠١م.

ISSN: 1029-8908

<http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jsis/homear.aspx?id=8&Root=yes&authid=581>



محتويات البحث:

ملخص البحث	١٣
المقدمة	١٥
تمهيد: إجمال موقف الشريعة من المصالح والمفاسد	٢٠
المبحث الأول: حقيقة المفاسد والموازنة بينها	٢٥
المطلب الأول: مفهوم المفسدة، وأقسامها	٢٥
المطلب الثاني: مشروعية الموازنة بين المفاسد	٢٩
المطلب الثالث: شروط الموازنة بين المفاسد	٣٣
المبحث الثاني: طرق الموازنة بين المفاسد عند تراحمها	٤١
المطلب الأول: طريق الترجيح	٤٢
المطلب الثاني: طريق التخيير	٦٠
المطلب الثالث: طريق التوقف	٦١
المبحث الثالث: القواعد الفقهية المتعلقة بالموازنة بين المفاسد	٦٣
المطلب الأول: الضرر لا يزال بمثله	٦٣
المطلب الثاني: يُتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام	٦٤
المطلب الثالث: إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما	٦٦
الخاتمة	٦٩
فهرس المصادر والمراجع	٧٣

